

جمهورية مصر العربية
وزارة الثقافة
مركز تحقيق التراث

أبونصر الفارائى
كتاب فى المنطق
الخطابة

تحقيق وتعليق
الدكتور محمد سليم سالم



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٦

جمهورية مصر العربية
وزارة الثقافة
مركز تحقيق التراث

٠٠١٣٩

أبونصر الفارابي
كتاب في المنطق
الخطابة

تحقيق وتعليق
الدكتور محمد سليم سالم

مطبعة دار الكتب
١٩٧٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

دبج أبو نصر الفارابي لكتاب الخطابة الذي وضعه ارسطاطاليس تفسيرا ذاع واشتهر^(١) ، ولكنه لم يصل إلينا .

وما يقال إنه نقل إلى اللاتينية خطأ . فالترجمة اللاتينية التي طبعت في البندقية عام ١٥١٥ م لا تعدو أن تكون دليلا تحليليا لأهم المطالب التي وردت في كتاب الفارابي^(٢) .

وقد أشار ابن رشد إلى تفسير الفارابي^(٣) . ومن المحتمل أن ابن سينا قد رآه . فعند ما يقول ابن سينا في كتاب الخطابة ، ص ٢٦ : هذا هو الفرق بين المغنع الحقيقي وبين الذي يرى مقنعا « لا وجوه أخرى قبلت في كتب خطابية لأقوام محدثين » ، فمن الجائز أنه يعني الفارابي .

(١) ابن النديم ، الفهرست ، طبعة فلوجل ، ص ٢٥٠ : فسر الفارابي أبو نصر ؛ ص ٢٦٣ : وفسر الفارابي من كتب أرسطاطاليس (sic) مما يوجد ويتداوله الناس : كتاب الخطابة ارسطاطاليس .

(٢) Alpharabii compendiosa declaratio . يوجد من هذه الترجمة اللاتينية نسخة معروفة محفوظة بمكتبة كلية الآداب بجامعة عين شمس ، رقم ١٦٦٤٥

(٣) انظر : ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ص ٦٩٣ ، دليل الأعلام : أبو نصر الفارابي . ورد ذكره خمس مرات .

وقد بقي لنا مما كتب الفارابي عن الخطابة موجز ضئيل محفوظ في مخطوط
بمكتبة الجامعة ببلدة براتيسلافا من أعمال تشكوسلوفاكيا تحت رقم ٢٣١ .
وقد ذكر في كاتالوج براتيسلافا أنه يوجد مخطوط محفوظ بالمكتبة الجديدة
تحت رقم ٨٢٢ ، ولكنى لم أتمكن من الاطلاع عليه .

وقد ترجم كتاب الخطابة الذى ألف أرسطو إلى العربية ترجمة قديمة ذكرها
ابن نديم في كتابه الفهرست ، ٢٥٠ ، قائلا إنه رآها بخط أحمد بن الطيب في نحو
مائة ورقة بنقل قديم^(١) .

أما ترجمة إبراهيم بن عبد الله فقد أحرقها بنفسه قبيل وفاته .

ويقال إن اسحق بن حنين نقله إلى العربية .

وقد حاولت أن أدلل عند طبع كتاب ابن سينا ، المجموع أو الحكمة العروضية ،
في معانى كتاب ريطوريقا ، وعند نشر كتاب الشفاء — الخطابة لابن سينا ، وعند^(٢)
تحقيق كتاب تلخيص الخطابة لابن رشد ، على أن هذين الفيلسوفين لم يريا غير
ذلك النقل القديم المحفوظ في مخطوط موجود بمكتبة باريس الأهلية تحت
رقم ٢٣٤٦ عربى^(٣) .

أما أمر الترجمة التى استخدمها أبو نصر فأشقى وأصعب وذلك لسعة اطلاعه
وغزارة علمه وتمكنه مما يلخص فلا يكاد المرء يدرك المرجع الذى ينهل منه .

(١) الفهرست ، ص ٢٦١ — ٢٦٢ .

(٢) الناشر : مكتبة النهضة المصرية ، مطبعة الشيكسبى بالأزهر ، القاهرة ١٩٥٠ .

(٣) المطبعة الأميرية ، ١٩٥٤ .

(٤) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مؤسسة دار التحرير للنشر والطبع (مطابع شركة الاعلانات
الشرقية) ، القاهرة ١٩٦٧ .

(٥) ابن سينا ، الحكمة العروضية ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ .

وهذا الموجز الذى تقوم بطبعه الآن ضئيل لا يمكن أن يعيننا على معرفة ذلك ؛
فهو لا يحوى إلا تلخيصا مختصرا لبعض ما جاء فى الكتاب الأول من خطابة
ارسطاطاليس .

وقد يخيل إلينا أن أبا نصر لم يستخدم غير الترجمة القديمة ، عند ما نرى أنه
أهمل التعليق على « اليمين » فى كتيبه هذا^(١) ، وذلك أن المترجم نقل معنى الفعلين
اليونانيين ، λαμβάνει ، δίδωσι ، نقلا حرفيا بلفظى الإعطاء والأخذ^(٢) ، فضل
وأضل^(٣) .

ولن يفوت القارئ لهذا الكتيب أن يرى غلبة المنطق على الفارابى .
فالموضوعات الخطابية المحض فى هذا الموجز تتضاءل أمام المناقشات المنطقية .

(١) ص ٣٨ من هذا الكتيب .

(٢) إرسطو ، الخطابة ، ١ ، ١٥ ، ٢٧ (١٣٧٧ | ٨) : ت . ع . ١٢٤٠ .

(٣) ابن سينا ، الخطابة ، ١٢١ — ١٢٢ : وأقسام اليمين له ، الأجل أن يعطى ما يحلف
عليه . . .

ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٢٥١ — ٢٥٢ : وذلك لأن الحائف إما أن يحلف لبعث شيئا ،
وإأخذ شيئا . . .

بسم الله الرحمن الرحيم

الخطابة : صناعة قياسية^(٢) ، غرضها الإقناع في جميع الأجناس العشرة^(٣) ؛
وما يحصل من تلك الأشياء في نفس السامع من القناعة هي الغرض الأقصى^(٤)
بأفعال الخطابة .

(١) تعريف الخطابة : أرسطو ، ١٤٢١ ، ١٣٥٥ ب ٢٥ - ٢٦ : $\xi\sigma\tau\omega\ \delta\eta\ \eta\eta\tau\acute{o}\rho\eta\sigma\iota\varsigma$: « فالريطورية قوة تتكلف الإقناع الممكن في كل واحد من الأمور المفردة » .

فأرن ابن سينا ، الحكمة العروضية ، ١٥ ؛ الخطابة ، ٢٨ ؛ ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٢٨ .
(٢) ابن سينا ، الخطابة ، ٢ : « وليس تبق لنا صناعة قياسية تناسب هذا الغرض غير الخطابة » :
(٣) عن عدد المقولات ، انظر مقدمة الدكتور إبراهيم مذكور لكتاب ابن سينا ، المقولات ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٩ ، ص ٩ - ١٤ . والمقولات المشهورة : الجوهر ، والكيم ، والمضاف ، والكيف ، والأين ، وبتى ، والوضع ، والملك ، وأن يفعل ، وأن يفعل . فأرن ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٢٨ : ويعنى بقوله في كل واحد من الأشياء المفردة ، أى في كل واحد من الأشخاص الموجودة في مقولة مقولة من المقولات العشر » .

ابن سينا ، عيون الحكمة ، ٢ - ٣ . ابن سينا ، النجاة ، ٨٠ - ٨٢ .

(٤) القناعة كلية وردت في ابن سينا ، الحكمة العروضية ، ٢١ ، ٢٤ ؛ الخطابة ، ٩ ، ٢١٩ .
وقد استعملها الفارابى في هذا الكتيب عدة مرات ، فأرن ص ٧ ، ٨ ، ٩ ، ٤٧ .

والقناعة ظن ما . والظن في الجملة : هو أن يعتقد في الشيء أنه كذا ، أو ليس كذا ؛ ويمكن أن يكون ما يعتقد فيه على خلاف ما عليه وجود ذلك الشيء في ذاته .^(١)

وكل شئئين لم يحصل الصدق في أحدهما / عند الإنسان فهو مطلوب عنده ١٢٤٩
بعد . وكل مطلوب فهو بعد مجهول الصدق .^(٢)

فإن قيل : إن الظن ليس هو اعتقاد صدق ما يمكن كذبه ، بل اعتقاد صدق ما لا يمكن كذبه ، فليس ذلك بظن ، لكنه يقين ، وإنما أخطأ في تسميته .^(٣)

ولا بد أن يقع في الاعتقاد للشيء إما الصدق ، وإما الكذب ، في الإيجاب أو السلب . ١٠

(١) الفارابي ، إحصاء العلوم ، تحقيق الدكتور عيان أمين ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٨ ، ص ٨٢ : فإن التصديقات الإقناعية هي دون الظن القوي ... ليس منها شيء يرقم الظن المقارب لليقين ، فهذا تخالف الخطاية الجدل في هذا الباب .

ابن سينا ، الحكمة العروضية ، ١٥ : والإقناع هو تصديق بالشيء مع اعتقاد أنه يمكن أن يكون له عناد وخلاف . السامري ، البصائر النصيرية ، ٧٨ ، ١٣٨ .

(٢) ابن سينا ، البرهان ، ٢٥٩ : وقلنا الظن يقتضي اعتقادا ثانيا بالفعل أو بالقوة القرينية أو البعيدة : وهو أن الشيء جائز التحول عما هو عليه ، النجاة ، ٦٤ : والمظنونيات هي آراء يقع التصديق بها لأهل النبات ، بل يحتمل إمكان نقيضها بالبال ، ولكن الذهن يكون إليها أميل .

ابن رشد ، تلخيص البرهان ، مخطوط دار الكتب ٩ منطق ، ١٢١٦ . نسخة مصورة من مخطوط ليدن ، محفوظة بدار الكتب ، رقم ٥٨٣٤ ر ، ٩٥ ؛ مخطوط فلورنسة ، ٥٤ شرق ، ٨١ ب .

(٣) ابن سينا ، البرهان ، ٢٥٧ : إذ لا بد في كل ظن من جهل .

(٤) ابن سينا ، البرهان ، ٢٥٧ .

- والتصديق قد يكون بما لا يمكن غيره ، فذلك العلم ، والإفناع في صناعة الخطابة مثل التعليم في الصنائع البرهانية^(٢) . والفنعة نظير للعلم الحاصل للتعليم عن التعليم . وإصغاء السامع إلى القائل واستنباطه وتأمله لما يقوله نظير التعلم .
- وإمام الفنعة منقول إلى هذا المعنى من الاجتزاء بالشئ ، كالجزم .
- والاقتصاد ، وإن أمكن الازدياد منه ، فإن الناس يجتزون عند تلاميذهم على المعاملات والتصرف في المعاش على تصديق بعضهم لبعض فيما يتعاملون به ، ورجوع بعضهم إلى قول بعض ، حتى يسمون هذا المعنى علما .
- والظن واليقين يشتركان في أنهما رأى^(٥) . والرأى هو أن يعتقد في الشئ أنه كذا ، أو ليس كذا . وهو كالجلس لهما ، وهما كالتوعين^(٦) .

- (١) ابن سينا البرهان ، ٢٥٨ : لأن قولنا العلم يقتضى اعتقادا ثابتا في الشئ . محصلا .
- (٢) docere = διδάσκειν معنى : يعلم ، ويشرح قضية في محكمة .
- (٣) مختار الصحاح ، مادة : ج ز أ : (اجتزأ) به و (تجزأ) به اكتفى .
- (٤) مختار الصحاح ، مادة : ع ي ش ، (المعيشة) جمعها (معاش) بلا هـ إذا جمعها على الأصل .
- (٥) ابن سينا ، البرهان ، ٢٥٦ : وأتينا [العلم والظن] داخلان تحت الرأى .
- (٦) أرسطو ، خطابة ، ٢ ، ٢١ ، ٢٢ (١٣٩٤ - ٢٢ - ٢٦) : ἔστι δ' ἡ γνώμη : ἀπόφανσις οὐ μέντοι οὔτε περὶ τῶν καθ' ἑκάστον, οἷον ποῦνός τις ... ἱριζούσης, ἀλλὰ καθόλου. = ع ١٤١ ، طبعة يدري ١٤٢٤ .
- ابن سينا ، الخطابة ، ١٧٠ : وأما الرأى : فإنه قضية كلية ، لاجزية ، وهي في أمور عملية ، ومن جهة ما يؤثر أو يجنب .
- النجاة ، ٥٩ : الرأى مقدمة كلية مسموعة في أن كذا كائن ، أو غير كائن ، موجود ، أو غير موجود ، صواب قله ، أو غير صواب . وتتوخد دائما في الخطابة . ههه .
- ابن رشد : تلخيص الخطابة ، ٤٥٥ : إن الرأى هو قضية وضوحها أمور كلية ، لاجزية ، وذلك في الأمور المؤثرة والمجنبية ، لا في الأمور النظرية .

والقضايا التي فيها تكون الآراء ، وبها تكون المخاطبات : منها ضرورية ،
ومنها ممكنة .

فالضرورية : منها ضرورية على الإطلاق ، ومنها ضرورية في أوقات ما ،
وقد كانت قبل تلك أوقات ممكنة الوجود واللا وجود ، وهذه تخص باسم
الوجودية .

واليقين / يوجد في الضروريات فقط . ويشبه أن تكون أصناف اليقين ٢٤٩ ب
بحسب أصناف الضروري ، فيكون منه يقين على الإطلاق ، وما هو يقين
في وقت ما ، ويزول^(١) .

وليس في الممكن يقين أصلا . ولست أعني أن علمنا بالممكن ليس بيقين ،
بل إنما أعني أنه إذا كان شيء ممكنا أن يوجد في المستقبل ، وأن لا يوجد ،
لم يمكن أن يكون لنا فيه يقين أنه يوجد ، أولا يوجد . وهذا هو أن اعتقادنا
وجود ما هو ممكن أن يوجد لا يكون يقينا أصلا .

فالإقناع والظن بالجملة قد يكون في أصناف الضروريات ،
وفي الممكن^(٢) .

(١) ابن سينا ، البرهان ، ٢٥٦ : واليقين منه : هو أن يعتقد في الشيء أنه كذا ، ويعتقد أنه لا يمكن
ألا يكون كذا ، اعتقادا وقوم من حيث لا يمكن زواله .

(٢) ابن سينا ، النجاة ، ٢٥ : [الضروريات] : « قولنا كل (ب) (أ) بالضرورة معناه أن
كل واحد مما يوصف عند العقل بأنه (ب) دائما أو غير دائم ، فذلك الشيء دائما ، مادام عين ذاته
موجودة ، يوصف بأنه (أ) ، كقولك : كل متحرك جهم بالضرورة .

وقولنا بالضرورة لا شيء من (ب) (أ) معناه أنه ليس شيء مما يوصف بأنه (ب) كيفما وصف به
بضرورة أو وجود غير ضروري ، إلا ويسلب عنه دائما (أ) في كل وقت ذاته فيه موجودة .

واسم الممكن يدل أولا على معنيين :

أحدهما : هل المجهول الذى يلزم ضرورة أن يقتضى معناه المطلوب الذى هو الصواب على التحصيل .

والثانى : هل جهة من جهات وجود كثير من الأمور المستقبلية .

- ٥ بفهمنا بما لم يلزم بعد أى نقيضى المطلوب هو الصواب أو الصادق : هو الممكن من جهتنا نحن فقط ، وليس هو معنى موجودا فى الأمر من خارج أنفسنا . فالممكن الذى يشترط فى الظن ليس هو الممكن الدال على شىء يوجد للأمر فى ذاته من خارج النفس ، بل هو الممكن الدال على ما هو من جهتنا فقط ، ومعناه أنه مجهول عندنا هل اعتقادنا مطابق لما عليه الأمر فى وجوده ، أم لا .

- ١٠ ولأن الأمر لازم عن شىء وارد على النفس من خارج ، صار الظن كأن فيه جهلا مقرونا بعلم . فإن اعتقادنا فى الشىء أنه كذا لأجل لزومه / فى النفس عن الوارد عليها هو كالعلم . واعتقادنا فيه أنا لا نأمن أن يكون ما فى نفوسنا مقابلا لما عليه الأمر من خارج النفس هو جهل بمطابقة اعتقادنا لوجود الأمر . هذا فيما كان وجوده ضروريا وممكنا من جهتنا .

١٢٥٠

١٤ — ممكن : ممكن ب

ابن سينا ، النجاة ، ص ٢٥ — ٢٦ [الممكنات] : أما الممكن فهو الذى يحكى من سلب أو إيجاب غير ضرورى . وإذا فرض موجودا لم يمرض عنه محال . فعنى قولنا : كل (ب) (أ) بالإمكان أن كل واحد مما يوصف بأنه (ب) كيف كان ، فإن إيجاب (أ) عليه غير ضرورى ، وإذا فرض هذا الإيجاب حاصلا لم يمرض عنه محال .

أرسطو ، التحليلات الأولى . طبعة بدوى ، ص ١٤٢ — ١٤٥ : « . . إن الممكن هو الذى ليس باضطرابى ، وفق وضع أنه موجود لم يمرض من ذلك محال ، لأن الاضطرابى إنما يمكنه باشتراك الاسم . . . فإذا كان الممكن غير اضطرابى ، وما هو غير اضطرابى فإنه يمكن . . . »

ومنه ما يوجد فيه بوجه ما إمكان ، كقولنا : زيد قائم ، مادام قائما .
فإنه في هذا الوقت بالضرورة . وقد كان فيما تقدم ممكنا أن يوجد ،
وإن لا يوجد .

فالضروري الخالص الذي لا يشوبه إمكان لا يمكن أن يكون لإنسان واحد
في وقت واحد به ظن و يقين معا .^(١)

وأما الضروري المشوب بالإمكان فقد يكون لإنسان واحد في وقت واحد
به ظن و يقين معا . فإنه قد يكون له يقين بوجوده في الوقت الحاضر ، وظن
في المستقبل .

وسبب جهلنا أننا ظننا بالضروري الخالص من جهتنا ، فأما في المشوب ففي
وقت وجوده من جهتنا ، وفي المستقبل من جهته ، لأنه قد يمكن أن يوجد
بما ظنناه واعتقدناه أولا .

والظن يقوى ويضعف^(٢) ، ومنه ما لا يشعر الإنسان بعناده ، ومنه ما يشعر
بعناده ويقدر على إحضاره إما فيما بينه وبين نفسه ، أو فيما يخاطب به غيره .
وقوة الظن بحسب قلة معانده ، وضعفه بحسب كثرته .

وليس ينقص القناعة أن يشعر الإنسان بمعاندات .

(١) ابن سينا ، البرهان ، ٢٥٩ : « و محال أن يجتمع في الشيء الواحد للإنسان الواحد في وقت
واحد : امتناع تحوله عما هو عليه ، وجواز تحوله معا ، أو يجتمع فيه رأى أن يجوز زواله ، ورأى
ألا يجوز زواله » .

(٢) الفارابي ، إحصاء العلوم ، تحقيق عثمان أمين ، الطبعة الثالثة ، ص ٨٢ : « فإن بعض
الأفكار بل المقنعة يكون أشقى وأبلغ وأوثق من بعض » .

وكل إنسان يستعمل تأكيد القناعة فيما يستعمله بينه وبين غيره ، أو إبطالها باستقصاء أو مسامحة بما يراه الأنفع . فإن كان ينتفع بأدنى منازلها ، لم يتجاوزها إلى / ما فوقه . وإن رأى أدنى منازلها لا يبلغ له ما يريد ، استقصاه وأكده . ٢٥٠ ب وإن كان الأنفع له إبطال شيء منه ، عانده وعارضه على علم بقوته . والقناعة وإن بلغ بها أوكد أمرها ، فلا بد فيها من موضع العناد إما كثيرا ، وإما قليلا ، ٥ ظاهرا أو خفيا .

وخفاء معاند الظن قد يكون من جهة المعتقد والناظر ، وقد يكون من جهة الأمر المنظور فيه . وذلك أن الرأي قد يكون له معانات كثيرة شأنها أن ترشد الإنسان وتنبهه على كذب رأيه إما بالجزء ، وإما بالكل ، وعلى الصواب مما ينبغي أن يعتقد ، فلا يشعر بها إما لتوانيه وإيثاره لراحة فكره ١٠ وبطالته أو لشاغله عن استقصاء طلبها بما به قوام الحياة ، أو بالنظر في جنس ما من الأمور غير جنس الأمر الذي لم يشعر بمعانده والفحص عنه دون باقي الأشياء ، أو لنقص ذهنه ، وذلك للحدانة فيزول ، أو بالفطرة فلا يزول . وقد تكون قوته بالفطرة على إدراك الأشياء التي سبيلها أن تدرك بالقياس إلى مقدار ما . أو إنما تكون له تلك القوة على جنس ما . فإذا التمس من نفسه فوق ذلك ١٥ المقدار إما في كل شيء ، أو في جنس ما ، خارت قوته . وقد تخور القوة عن كلال وتعب لنظر في أمور متقدمة . ولو كان سبق إلى النظر في هذا ففحص عنه بجمام^(١) من قوته لاستخراج المعاند له .

٥ — ٦ — قليلا ، ظاهرا أو خفيا : قليل ظاهرا أو خفيا ب

(١) تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة جم : والجم بالفتح الراحة .

وذلك كما يعرض في القوى الجسمانية .

١٢٥١ فإذا فحص الناظر عن الشيء ، فاعتقد فيه رأيا ما ، ثم تعقب ذلك الرأي /
بغاية ما قدر عليه ، فلم يستبن له معاند ذلك الرأي ولا صحة مقابله إلى غايته تلك ،
لأجل خفاء المعاند لرأيه ، وكان ذلك من جهته هو ، فقد صحح ذلك الرأي
بحسب طاقته .

وأما خفاؤه من جهة الأمر نفسه فذلك بأسباب وأحوال في الأمر : من
ذلك أن تكون المعاندات له تؤخذ عن أشياء سبيلها أن تشهد وتجرب ، فيعاق
الناظر من مشاهدتها وتجربتها ، إما لبعدها في الزمان ، أو المكان ، أو لعائق آخر ،
كما يحتاج في كثير من أمور الحيوان إلى مشاهدة كثير من أعضائه الباطنة ، فيمتنع
من ذلك ، إما لعوز الآلات ، أو أن الشريعة لا تطلق له ذلك ^(١) . ومن ذلك أن

(١) أهمية استخدام الآلات الدقيقة في التشريح أمر واضح . وتشريح جسم ابن آدم حيا أو ميتا أمر
يحرمه جميع الشرائع ، لأن فيه انتهاكا لحرمه الجسم البشري بعد الوفاة ، وتعديا غير مشروع للإنسان وهو
حي ، ولا سيما أن طرقت التخدير الحديثة لم تكن معروفة . ولا يفهم من ذلك تحريم العمليات الجراحية
في العالم القديم ، ولكن ندرة الآلات الجراحية الدقيقة ، وعدم معرفة القدامى بطرق التعقيم جعل من هذه
العمليات أمرا غير مضمون العاقبة . وقد قام بعض الأطباء بتشريح أجسام حية وميتة ، ولكنهم فعلوا
ذلك في سرية مطلقة ، أو كان الشخص قد أهدر دمه ولم للطبيب لإجراء تجاربه على جسمه ، فهو
في حكم الميت . ولم يكن يحدث ذلك إلا نادرا وبإذن من السلطات العليا . وقد ذكر الدكتور بول غليونجي
في كتابه : ابن النفيس (أعلام العرب ، ٥٧) ، ص ١١١ - ١١٢ ، أن السماح بالتشريح في أول أمره
كان في أضييق الحدود . فقد كانت السلطات في ألمانيا مثلا تأذن بتشريح جثة واحدة سنويا . أما جامعة
ليريدا في إسبانيا فقد سمح لها بجثة كل سنوات ثلاث أما في بريطانيا وفرنسا فقد سمح بتشريح أربع جثث
سنويا . ويعزو الأستاذ الدكتور بول غليونجي ذلك إلى الجهل بوسائل حفظ الجثث في ذلك الوقت ،
كما يظن أن تحريم التشريح كان يربيع ، فضلا عن الأسباب الدينية ، إلى الخوف من استغلال التشريح
كأداة للدمار أو القتل الخفي . كما أن الاتجار بالجثث أمر تاباه النفس وتحرمه الشرائع . وحرمه المواقف
التي جعلت من القبور أماكن مقدسة res religiosae ، وأوجب مواراة الأجساد
كفرض كفاية .

تكون المعاندات غامضة يحتاج في استنارتها إلى قوة زائدة تستفاد من صناعة أخرى لا تكون له ، أو يكون الكذب في القضية الكلية يسيرا جدا ، فتكون المعاندات له قليلة .

- والإنسان إذا لم يشعر بمعاند رأى ما ، وعلم أن خفاءه عليه من جهة نفسه ،
اتهم ذلك الرأي ، ولم يسكن إليه ، ولم يثق به ثقة تامة . ويعسر أن يعلم الإنسان
لأى الجهتين خفاء المعاند : أمن جهته ، أم من جهة الأمر نفسه . وبعيد أيضا
أن تقع للإنسان تهمة نفسه فيما يعتقد ، بل يثق برأى نفسه ، ولا سيما إذا خفى
المعاند عليه بعد طول الحرص على ما يعتقد .

- وأوثق الظن إنما يحد بحسب إنسان إنسان ، لا بحسبه في نفسه . فإن الذى
هو أوثق الظنون عند كل إنسان هو ما بذل وسعه في تعقبه فلم يحصل له عنده
معاند ، أو فسخ كل معاند له ، فيصير / اعتقاده لا عناد له عنده أصلا ، وخاصة
إذا كان لا يهتم ذهنه في ذلك .

- وهذا الوجه كان الأقدمون من القدماء يصححون آراءهم في الأشياء النظرية ،
وهو أن الواحد منهم كان يلتزم القياس على مطلوب ما . فإذا صادفه ، جعل
ذلك الشيء الذى صادف قياسه رأيا له . ثم يتعقب ذلك الرأى ، ويلتمس
معانداته ، ويقايس بينه وبين مقابله . فإن لم يجد له معاندا ، أو وجد له
معاندات قدر على حلها أو مناقضتها ، جملة رأيا لنفسه ، واعتقد صحته ، وهذا
بحسب إنسان إنسان .

- والاستقصاء في وثاقة الظنون يبلغ بالطرق الجدلية أكثر مما يبلغ بالطرق
الخطبية . ومع ذلك فلا يؤمن أن يكون مقابلا لصحة الأمر .

والاعتقاد يزول بأسباب : إما بموت المعتقد ، أو فساد ذهنه ، أو نسيانه ، أو نسيان برهانه ، أو زوال الأمر الذي كان فيه الاعتقاد بتلف أو استمالة إلى مقابل ما كان عليه ، وإما بمغالطة ترد عليه لا يشعر بها المعتقد للرأى ، أو عناد صادق يبين له كاذب اعتقاده .

واليقين يزول بموت المعتقد له ، وفساد ذهنه ، ونسيانه ، ولا يزول لا بتلف الأمر ، ولا بعناد أصلا ، على ما بين في كتاب البرهان .

ومن خواص اليقين على الإطلاق : إذا حصل ، أن لا يزول أصلا مع سلامة المعتقد ، وسلامة ذهنه .

واليقين الى وقت ما : فيزول بتلف الأمر ، أو تغيره إلى مقابله مع سلامة المعتقد وسلامة ذهنه .

ومن خواص الظن / أن يمكن زواله في المستقبل مع سلامة المعتقد ، وسلامة ذهنه ، وسلامة الأمر ، من غير أن ينسأه . وبالجملية : كل اعتقاد حاصل في وقت ما أمكن أن يزول في المستقبل بعناد فهو ظن . وكل اعتقاد قام إلى وقت ما ثم زال بعناد ، فقد كان من قبل أن يزول ظناً لا يشعر به صاحبه أنه ظن .

وقد سأل بعض القدماء في الآراء التي بحسب إنسان لإنسان ، فقالوا : هل تأمن فيما تعتقده اليوم من الآراء أن ترجع عنها إلى مقابلاتها ؟ ومثل ذلك قوله : هل كنت قديماً على رأى تعتقد صحته وصدقه ، رجعت عنه إلى مقابله ، فصار مقابله اليوم عندك كحال مقابله بالأمس ، فما يؤمنك أن ترجع عن هذا إلى مقابله الأول ؟ وأشباه هذه من المسائل القديمة . فإن هذه كلها إنما كان يقصد بها إلى أن يتبين أن أمثال هذه الآراء ظنون وغير كائنية في الأشياء النظرية التي سبيلها أن تكون الآراء فيها يقينا . وأن هذه ليس ينبغي أن تجعل من اليقين .

وقد أجيب عنها بأجوبة غير كافية لسوء معرفتهم بطرق اليقين . وذلك أن بعضهم أجاب : أنى لا أرجع عن رأى الذى هذه صفتة ، ما دامت حالى فيها هذه الحال . وهذا ليس بجواب يجعل آراءه فى حد اليقين . وذلك أنه لا فرق بين هذا القول وبين أن يقال : لا أرجع عنها ما دمت لا أعلم لها معاندا يزيلها ، أو ما دامت لا تتزيف المحجج التى بها صحت عندى . وهذه الحال هى حال الظنون .
٢٥٢ فإن الظن متى / لم يظهر له معاندا ، فكأنه عند معتقده يقين .

وآخرون من القدماء رأوا أنه لا ينبغي أن يحجب عن هذا السؤال ، بل يسقط بتزييف ، من قبل أنهم زعموا أن هذه وأمثالها راجعة على إبطال رأى كل سائل قصد بها إبطال رأى إنسان آخر ، وإنما تبطل الآراء كلها ، وتمنع أن يعتقد إنسان رأيا ما . ولا سبيل إلى منع ذلك . إذ كان كل إنسان فله رأى ما ، حتى أن من يقول لا رأى أصلا ، فإن قوله هذا رأى له .

فزعم هؤلاء أن مثل هذه من المسائل تسقط ولا يحجب عنها لأجل ما جاءوا به ، وزعمهم أن السؤالات تبطل لأنها آراء تدور على آراء من سأل عنها كذب منهم ومحال . لأنه إن كانت آراء السائل كلها ظنونا ، وكان يشعر أو يعترف أنها ظنون ، فلما لا ترجع عليه ، وتبطل آراءه ، بل يكون السائل قد التزم قبل سؤاله ما ألزمه إياه مسائله .

وإنما قصد السائل أن يبين لمن لا يشعر أو لا يعترف فى آرائه التى هذه حالها أنها ظنون ، بل إنما يظن أنها يقين ، أو يوهم أنها يقين . وأيضا فإن آراء السائل ، إن كانت يقينا ، أو كان فيها يقين ، لم ترجع هذه عليه بإبطال آرائه ،

لأن اليقين لا يمكن أن يزول بعناد أصلا ، ولا أيضا يبطل كل رأى ، ولا الآراء كلها ، ولا آراء الجميع ، بل إنما تبطل على من لا يشعر أو لا يعترف في ما حاله هذه الحال من الآراء أنه ظن ويلزمه أنه ظن .

- وأما من كان رأيه يقينا أو ظنا يشعر به ، أو اعترف أنه ظن ، لم تبطل هذه المسائل رأيه . ولم لا يستحق جوابا ؟ وهل ذلك / إلا مثل أن المشهور ٢٥٣ يصحح قضية ما ، وقول آخر قياسى يصحح مقابلها ، فيتعاند المشهور والقول القياسى ؟ وهل ذلك إلا مثل قولين قياسيين يلزم أحدهما مقابل ما يلزمه الآخر ؟ فهل يطرح أحد القولين ولا يصنى إليه ، ولا إلى الذى يخاطب به ، أو يقتصر بأن يقال : إن ههنا حجة أخرى تثبت ما يبطله ذلك القول ، فيتمس إبطاله ، ويبين موضع المغالطة فيه ، إن كان هناك مغالطة ، باستشهاد إنسان على صحة رأى ما بشهرته وشهادة الجميع له ، واحتجاج آخر بقول قياسى على صحة مقابل ذلك ، مثل تعاند المجتئين تلزم كل واحدة منهما مقابل ما تلزمه الأخرى .
- وكذلك ، مسألة من يسأل ، فقال : هل يمكن أن يكون ما تعتقده فى الأمر بخلاف ما عليه الأمر ؟ إنما يريد بها : هل يمكن أن يكون ما تعتقده فى الأمر مناقضا لما عليه وجود الأمر خارج النفس ، أم لا ؟ فإن هذه المسئلة يلتبس بها أن يبين أيضا فى أمثال هذه الآراء أنها ظنون ، وليست بيقين .

وقوم ممن يصحح آراءه فى الأشياء النظرية بأن يبالغ بها أن لا يجد لها معاندا ^(١) ينفسون بأرائهم أن يعترفوا بها أنها ظنون ، ويجحدونها إذا تأملوها فيما بينهم وبين

(١) مختار الصحاح ، مادة ن ف م : (نَفَسَ) به أى ضن . وبابه مَلَّ .

أنفسهم أنها لا تمتنع ، أو لا يأمنون أن تكون مقابلة لما عليه وجود الأمر ، فيجيبون بما يوهمون به أن آراءهم يقين ، ويدفعون بها ما يقصد به السائل إلزامهم إياه بحسب لفظ السائل ، لا بحسب ما في ضميره من معنى ذلك اللفظ .

٢٥٣

- فإذا سألهم سائل : هل يمكن فيما يعتقد / فيه أنه كذا ، أو ليس بكذا ، أن يكون بخلاف ما يعتقد فيه ؟ أجاب يقول مشكل^(١) يوهم ويخيل في رأيه أنه يقين ، وهو أنه لا يمكن أن يكون ما اعتقد فيه أنه كذا ، أو ليس كذا ، بخلاف ما اعتقده . وهذا قول مشكل ، يتصرف على أنحاء كثيرة ، أحدها : أن يكون معنى قوله إنه لا يمكن ، أى ليس في طاقة ولا قوة ذهنه أن يعتقد في ذلك الشيء بخلاف ما اعتقد فيه ، إذ كان قد استفرغ مجهوده في تصحيح مقابل رأيه ، فلم يصح . وليس هذا جوابا يجعل رأيه يقينا ، وإن كان صادقا عن نفسه .
- وقد يحتمل أيضا أن يعنى به أنه لا يمكن أن يكون اعتقاد الإنسان فيه أنه كذا هو بعينه اعتقاده فيه أنه ليس بكذا . وليس في هذا معنى شيء أكثر من أن المتقابلين لا يمكن أن يكونا شيئا واحدا بعينه . وهذا الجواب أيضا لا يخرج الرأي من أن يكون مقابلا لما عليه ذات الأمر . وهذا هو الذى سأل عنه السائل ، فلم يجب ، لا بأحد نقيض السؤال ، وإنما بدافع الإلزام الذى قصد بالسؤال .
- وقد يحتمل أيضا القول المشكل أنه لا يمكن حين ما يعتقد في الشيء أنه كذا أن يعتقد في ذلك الشيء بعينه في وقت واحد بعينه أنه ليس بكذا . وليس في هذا أكثر من أنه لا يمكن أن يعتقد في شيء واحد بعينه في وقت واحد بعينه اعتقادان متقابلان . وهذا جواب في غير ما سئلوا عنه .

(١) أساس البلاغة ، مادة : شكل : أشكل الأمر كما يقال أشبه وأشبهه .
غزار الصراح ، مادة ش ل ك : (أشكل) الأمر التبس .

والظن ضربان : ضرب لا يعلم الإنسان له معاندا ، إما بأن لم يفحص عنه أصلا ، ولا تعقبه ، ولا طلب له معاندا ؛ وإما بأن اجتهد في طلب معانده ، فلم يقف عليه ؛ وإما بأن فسخ بحسب طاقته ما صادف / من معانداته . ١٢٥٤

وضرب يعرف معانده . فالذى يعرف معانده هو بحسب إنسان إنسان ، أو طائفة طائفة ، أو بحسب الجميع في زمان ما ، أو بحسب إنسان أو طائفة في وقت ما ، فانه لا يمتنع أن يكون الإنسان يخفى عليه عند رأى في وقت ، ويظهر له في وقت آخر ، أو يظهر لإنسان آخر في زمانه ، أو بعد زمانه . وكذلك حال الطائفة . ولا يمتنع أيضا أن يكون رأى مشهور عند الجميع لا يشعر أحد منهم بمعانده ، ثم يقف عليه بعضهم في وقت آخر .

والظن القوى عند كل إنسان هو الظن الذى ليس عنده له معاند . وهذا الصنف يتفاضل . ١٠

فأضعفه ما لم يوقف على معانده ، لأجل أنه لم يفحص عنه لتوان ، أو غفلة ، أو تشاغل بأشياء أخر ، أو لحسن ظنه به .

وأقواه ما اجتهد في الفحص عنه ، والمقايضة بينه وبين مقابله ، وفسخ ما صودف من معانداته . ١٥

فالظن الذى معاضده أكثر من معانده هو الظن الأظلم في الشيء . والظن الذى معاضده أقل وأخفى ، ومعانده أكثر وأبين ، فهو الذى يسمى الريبة والنهمة . وهذا مطرح . والذى معاضده مساوٍ في الكثرة والظهور لمعانده فإنه هو ومقابله يستعملان في الصنائع الظنونية ، لأجل أن يستعملا في شيء واحد في وقت واحد ،

لكن في حالين مختلفين ، ووقتین مختلفين . وعن أمثال هذه يمكن أن يقع الشك والحيرة متى استعملنا في العلوم ، ولم يشعر بما فيهما من الكذب . فإن الشك هو وقوف النفس بين ظنين متقابلين كائنين عن شيئين متساويين في البيان والوثاقة . والتساوى / في الوثاقة هو أن يكونا متساويين في ضرورة لزوم ما يلزم عن كل واحد منهما ، وأن يكونا من جهة الضروري ، أو الإمكان في وجودهما على السواء . وإذا لم يكن الإنسان ظن ولا في واحدة من القضيتين المتقابلتين ، كان ذلك مطلوباً ، ولم يكن شكاً .

ووثاقة الظن : الاستقصاء فيه وتعقبه إلى أن يبلغ إلى حيث لا يشعر بمعاند الرأي . وقد يكون بالطرق الخطئية ، والطرق الجدلية . والإنسان إنما يشعر بالطرق الخطئية قبل أن يشعر بالجدلية ، لأن الخطئية تجري بها عاداته منذ صباه وأول أمره في الأمور الأولى التي سبيل الإنسان أن يعانيتها . وأما الجدلية فلأنما يشعر بها أخيراً . وأخفى من الجدلية الطرق البرهانية ، فإنها لا يكاد يشعر بها من تلقاء نفسه .

٢ --- كتب في الهامش : تعريف الشك

(١) أرسطو، خطابة، ١٤١، ١٤٢ - ٢ (١٣٥٤ - ٤١ - ٧) : πάντες γὰρ μέχρι τινός : καὶ ἐξετάζειν καὶ ὑπέχειν λίγον καὶ ἀπολογεῖσθαι καὶ κατηγορεῖν ἐγγχειροῦσιν. τῶν μὲν οὖν πολλῶν οἱ μὲν εἰκῇ ταῦτα δοῦναι, οἱ δὲ διὰ συνήθειαν ἀπὸ ἔξεως. فقط --- يستعملون الفحص وتقليد الكلام والاعتذار والشكاية فيصدفون . فن العامة من يفعل ذلك هملا ، ومنهم من يفعل ذلك بالاعتقاد من قبة راسخة . انظر ملاحظات على هذا النص وعلى طبعة بدوى ، ٤ ، في كتابي : ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، هامش ٢ ، ص ٣ - ٤ ؛ وقارن ابن سينا ، الخطابة ، ٧ - ٨ : « وهذه الصناعة قد يتماثل أفعالها كل إنسان ، وتجرى بينهم فيها مفارقات ، تبرز لك بأن تتأمل ما يختلفون فيه من مدح ، أو ذم ، أو شكاية ، أو اعتذار ، أو مشورة ... » وابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٣ : « وكل واحد من الناس يوجد مستعملاً لهما ما من أنحاء البلاغة ومشتبهاً منها إلى مقدار ما ... » .

وقد كان المتفلسفون في قديم الدهر يستعملون عند فحصهم عن الأمور النظرية الطرق الخطبية مدة طويلة ، لأنهم لم يكونوا شعروا بغيرها إلى أن شعروا أخيرا بالطرق الجدلية . فرفضوا الخطبية في الفلسفة ، واستعملوا فيها الجدلية ، واستعمل كثير منهم الطرق السوفسطائية^(١) .

ولم يزالوا كذلك إلى زمان أفلاطون فكان أول من شعر بالطريق البرهانية ، وميزها عن الجدلية والسوفسطائية والخطبية والشعرية ، إلا أنه إنما تميزت له عنده بعضها عن بعض عند الإستعمال وفي المواد وعلى حسب ما يرشد إليها الفراغ والفطر الفائقة من غير أن يشرع لها قوانين كلية إلى أن شرع أرسطوطاليس / في كتاب البرهان [و] قوانينه ، فهو أول من حصلت له هذه الطرق ، فوضع لها قوانين كلية مرتبة ترتيبا صناعيا ، وأثبتها في المنطق^(٢) . فرفض المتفلسفون مذ ذلك تلك الطرق

١ — كتب في الهامش : المستعمل في قديم الزمن الطرق الخطابية ، ثم الجدلية والسوفسطائية . وفي زمان أفلاطون استعمل البرهان .

(١) أرسطو ، فن الشعر ، ١٤٥٠ ب ٧ — ٨ : οἱ μὲν γὰρ ἀρχαῖοι πολιτικῶς ἐπινοοῦν λέγοντας ، οἱ δὲ τῶν ἡθικῶν كانوا يعملون ما يقولون على مجرى السياسة ، < أما > الذين في هذا الوقت فعل مجرى الخطابة . ابن سينا ، فن الشعر ، طبعة بدوى ، ١٧٩ : « فإن الأولين إنما كانوا يقررون الاعتقادات في النفوس بالتخييل الشعري ، ثم نبغت الخطابة بعد ذلك فزاولوا تقرير الاعتقادات في النفوس بالإقناع » (٢) يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة اليونانية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٧٨ : « أخذ [أفلاطون] الحد والاستقراء عن سقراط ... واقترن من القياس بالقسمة الثانية ، فلما عبارة من وضع علاقة بين طرفين بواسطة طرف ثالث علاقته بهما معلومة . ولكنها لا تشبه القياس إلا من بعيد كما سيبين أرسطو » .

ميد الرحمن بدوى ، أرسطو ، الطبعة الثانية ، ١٩٤٤ ، ص ٦١ : « بدأت الأبحاث المنطقية عند سقراط خاصة ، إذ قام بالبحث في تكوين التصورات . ثم جاء أفلاطون فدنى إلى جانب ذلك بالبحث في القسمة المنطقية وفي طرق إيراد البرهنة من طريق الاستقراء ، ووسع البحث في هذا الباب الأخير بعد أن لم يكن غير ملاحظات ساذجة أدل بها سقراط وأدل بها بعض السوفسطائيين . ثم جاء أرسطو فوضع قواعد البرهان وضعا نهائيا » .

- القديمة التي كان الأقدمون يستعملونها في الأمور النظرية التي يلمس بها اليقين ،
وجعلوا الجدلية تستعمل في الرياضة وفي تعليم الجمهور كثيرا من الأشياء النظرية ،
وجعلوا السوفسطائية للحنه والتحذير . وجعلوا الطرق الخطبية تستعمل في الأمور
المشتركة للصنائع كلها وهي التي لا يمكن أن يستعمل فيها طريق يختص بصناعة
دون أخرى ، بل للصنائع بأسرها ، وفي تعليم الجمهور كثيرا من الأشياء النظرية ،
وفي تعليم الإنسان الذي ليس من أهل صناعة ما الأشياء الخاصة بتلك الصناعة متى
احتيج إلى ذلك في وقت ما ، وفي المخاطبات التي تستعمل في المعاملات المدنية^(١) .
والصنائع الفنونية : هي التي شأنها أن تحصل عنها الظنون في موضوعاتها التي
أعدت ، وتلك هي الخطابة^(٢) والتعقل . والصنائع العملية كالطب والفلاحة والملاحة
وأشباهاها . وكل واحد منها سوى الخطابة تجتهد وتحرى الصواب في كل ما إليه
أن يفعله ، أو أن يفعل فيه .

(١) أرسطو ، خطابة ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ (١٣٥٥ ب ٢١ وما بعده) = ت ٥٠ ع ١٠ ب ١٩ وما بعده :
« والريادية ذات غناء ومنفعة ... » $\chi\rho\acute{\iota}\sigma\mu\sigma\delta' \epsilon\sigma\tau\acute{\iota}\nu \eta\ \epsilon\upsilon\eta\epsilon\rho\epsilon\upsilon\sigma\iota\varsigma$. ابن سينا ،
الحكمة العروضية ، ١٧ — ١٨ ؛ الخطابة ، وما بعدها ؛ ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ١٩ وما بعدها ؛
ابن سينا ، عيون الحكمة ، ١٣ : « ومنفعة القياسات الخطابية في الأمور المدنية من المنع والتحرير
والشكاية والاعتذار والذم والمدح وتكبير الأمور وتصغيرها » .

(٢) أحمد بن مسكويه ، تهذيب الأخلاق ، طبعة بيروت ، ص ٢٣ : « وأما التعقل فهو واقفة ببحث
النفس عن الأشياء الموضوعة بقدر ما هي عليه » ؛ ص ٣١ : « وأما التعقل ، وهو حسن التصرف ، فهو
وسيط بين الذهاب بالنظر في الشيء الموضح إلى أكثر مما هو عليه وبين القصور بالنظر فيه عما هو عليه » .
ابن سينا ، الخطابة ، ٢٢ — ٢٣ : « وأيضا فإن في الأمور الجزئية أحكاما يوجبها التعقل
الصحيح - وليس التعقل الصحيح مبنيا على المخاطبة والمجادلة ، بل قانونه الزرية والنظر ... كذلك المذكور
بالتعقل إذا أريد أن يقرر في نفس من يصف من التعقل بنفسه كانت الخطابة أعون في عليه » .

والرأى الصواب هو ظن ما صادق .

ولكل واحدة من هذه الصنائع موضوع خاص ، وإنما تستنبط الصواب أو تقنع في موضوعها الذي يخصها فقط ^(١) . وتغارقها الخطابة . فإن الخطابة ^(٢) إنما أهدت لتقنع فقط ، لا لأن تستعمل في الروية ، ولا لأن / يستنبط بها الأمر الذي ٢٥٥ فيه تقنع .

والصنائع الظنونية الباقية تستعمل الروية في استنباط الشيء الذي هو موضوع لها تقنع فيه .

(١) أرسطو ، ١٤٢ ، ١٣٥٥ ب ٢٧ — ٢٨ : ὅτων γὰρ ἄλλων ἐκείστη περὶ :

τὸ αὐτὴν ἐπιστημὴν ἔστι διδασκαλικὴ καὶ πειστικὴ

= ت . ع . ٢٥١ ٢٠ ٣ : لأن تلك الأنرا إنما تكون كل واحدة منها معلبة ومقننة في الأورمحتها .

ابن سينا ، الخطابة ، ٣٠ — ٣١ .

ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٢ ، ٢٩ : « وهذا هو الفصل الذي به تنفصل هذه الصناعة عن سائر الصنائع التي يغفل بها أنها قد تقنع في الأمور التي قد تنظر فيها ، وذلك أن كل صناعة إنما هي معلبة ، أي مبرهنة ، ومقننة ، في الجنس الذي تنظر فيه ، لا في جميع الأجناس » .

ابن سينا ، صيون الحكمة ، طبعة بدرى ، ١١ : « لكل علم برهاني شيء هو موضوعه ، كالمقدار للهندسة ، ومبادئ له مقدمات أو حدود ، وما كان من المبادئ غيرين بنفسه يبين في علم آخر وسائل هي المطلوبات ، وربما صارت المطلوبات مقدمات لمطلوبات آخر » .

ابن سينا ، الخطابة ، ٣٠ وما بعدها : « ثم إن اقتدر [الطبيب] على التعليم ، فذلك له من حيث هو معلم ، ويكون تعليمه ليس إقناعاً ، لأنه إما أن يعلم أمورا واجبة ... فإن علمها تعليم مثلاً ، لم يكن مقنعاً بل محققاً ... »

(٢) أرسطو ، ١٤١ ، ١٣٥٤ : καὶ οὐδεμιᾶς ἐπιστήμης ἀνωρισμένης :

= ت . ع . ١٧ ٨ : إذ ليست واحدة منهما علماً من العلوم منفرداً .

والخطابة فليس لها موضوع تفنع فيه خاصة دون غيره ، بل تلتبس الإقناع في جميع أجناس الأمور . وأيضا فإن الخطابة شأنها أن تكون عنها الظنون فيما سبيله أن تكون فيه ظنون ، وهي الأمور الممكنة في أنفسها ، وفيما سبيله أن يكون فيه يقين ، وهو الضروري .

- والمصناعات الأخرى : إنما تكون عنها الظنون في الأمور التي سبيلها أن تكون فيها الظنون ، لا اليقين ، إذ كانت موضوعاتها الأمور الممكنة ، وكل واحد منها إنما تستعمل في رويته عندما يقصد استلباط الرأي الصواب فيما ينبغي أن يفعله في شيء من أشخاص موضوعه الذي تخصه القوانين التي استفادها من صناعته فقط . وإذا أراد أن يقنع غيره ، فإن كان ذلك من أهل صناعته ، وفي مثل رتبته في قوانين صناعته ، فإن سبيله أن يستعمل عند إقناعه تلك القوانين التي بها استنبط ذلك الرأي الصواب ، فيكون ذلك إقناعا وتعليل . وإن كان من غير أهل صناعته ، احتاج إلى أن يستعمل معه الطريق المشترك للجميع ، وهو طريق الخطابة . ولا يستعمل الطريق التي تخص تلك الصناعة ، اللهم إلا أن يتفق أن يكون ذلك بعينه أيضا طريقا مشتركا . وإن لم تكن له قدرة على الطريق المشترك ، وأراد إقناعه ، فوض ذلك إلى خطيب .

١٠

وأما الخطابة / فتستعمل في الإقناع الطرق المشتركة للجميع ، إذ كانت إنما تلتبس الإقناع في جميع أجناس الأمور ، ولا تستعمل الطرق الخاصة ، إلا أن تكون تلك أيضا مع ذلك مشتركة ، فلذلك قد يمكنها أن تفنع في الأمور الطبية ، لا بالعريق الذي يخص الطبيب ، بل بالمشترك بين الطبيب وغير الطبيب . وكذلك في كل واحدة من المهن . ولذلك لها قدرة على إقناع الجمهور بأسرها

٢٠

١٢٥٦

في كل شيء . ولذلك إذا قصد صاحب صناعة ما نظرية ، أو عملية ، إلى تصحيح رأى من الآراء التي استنبطها بصناعته عند من ليس هو من أهل تلك الصناعة فمن لا يتفرغ أو لا يصاح لتعلمها ، احتاج إلى أن يكون خطيباً أو أن يتوب عنه في ذلك خطيب .

والرأى السابق المشترك هو الرأى الذى شأنه إذا فاجأ الإنسان ، وقع له من قبل أن يتعقبه أنه كذلك .

وتعقب الرأى : أن يطلب الإنسان بمبلغ طاقته أشياء تشده وتقويه ، فإذا صادفها ، قوى الرأى فى نفسه ، ويمكن إليه . فإن وقعت له أشياء تعانده ، رام نسخها . فإن انفسخت ، تأكد الرأى الأول عنده . فإن لم تنفسخ ، فإما أن يرفض الرأى الأول بالكلية ، أو تكون المعاندات نذير للإنسان من الرأى الأول على شريطة أو شرائط كانت قد أغفلت فى أول الأمر . فهذا هو تعقب الرأى السابق .

والخطابة تشارك الجدل والسوفسطائية من حيث يقع بجميعهن التعقب فتتكشف الآراء الكاذبة^(١) .

والضمير^(٢) : قول مؤلف من مقدمتين مقترنتين ، يستعمل بحذف إحدى مقدمتيه / المقترنتين . ويسمى ضميراً لأن المستعمل له يضرر بعض مقدماته ، ولا يصرح بها ، ويعمل فيه أيضاً على ما فى ضمير السامع من معرفة المقدمات التى حذفها .

١٥ — كتب فى الهامش : تعريف الضمير .

(١) ابن سينا ، الحكمة العروضية ، ١٦ : « والخطابة تترك الجدل فى أن كل واحد منهما مع نحو الخطابة ، وأنهما عامان لجميع المطالب وشاملان لكل شيء وأما للتضادات » .

(٢) ابن سينا ، الحكمة العروضية ، ٢٣ — ٢٤ . ابن رشد ، تلخيص الغدابة ، ١٧ — ١٨

وينبغي أن يكون إنما صار مقنعا في بادي الرأي المشترك لحذف ما حذف منه .
ولو لم يحذف ، لما صار مقنعا^(١) .

والتمثيل^(٢) : هو أن يلتمس تصحيح وجود الشيء في أمر ما لأجل ظهور وجود
ذلك الشيء في شبه الأمر .

والتمثيل يسمى قياسا عند الجمهور^(٣) .

وكل واحد من هذين فينبغي أن يكون شأن مقدماته في أنفهمها ، وفي كيتها ،
وفي تأليفها الإقناع في الرأي السابق الشائع ، سواء كانت قياسية في الحقيقة ،
أو في الظاهر .

وأما باقي الصنائع الظنونية فإن الأقاويل التي يستنبط بها الرأي الصواب والتي
بها يكون الإقناع ينبغي أن تكون كمية مقدماتها وتأليفها قياسية في الحقيقة
وعند الاعتبار .

وبهذا تفارق الخطابة أيضا الصنائع الظنونية الباقية . ولذلك إذا أراد الخطيب
أن يقنع في أمر داخل في صناعة ما من باقي الصنائع ، فينبغي أن يتكبد عند
الإقناع في ذلك الأمر الطريق الذي يخص تلك الصناعة ، بل يستعمل الطريق

٣ — كتب في الهامش : التمثيل .

٩ — الأقاويل : الأول ب .

(١) أرسطو ، التحليلات الأولى ، المقالة الثانية ، ١٠١٧٠ = الترجمة العربية ، طبعة بدوي ،

ص ٣٠٢ : « وأما انشوريا فهو قياس مركب من مقدمات محدودة ، أو من علامات .

(٢) ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٤٦٠ .

(٣) ابن سينا ، الحكمة المروضة ، ٢٥٠ .

الذى بحسب سابق رأى الشائع ، وقد يكون رأيا سابقا إلى واحد واحد أيضا .
وهذا لا يستعمله الخطيب في شيء من صناعاته ^(١) . وقد يكون رأيا شائعا في أمة
بأسرها ، مشتركا لهم ، خاصة بهم وحدهم .

والسامعون ثلاثة : المقصود إقناعه ، والمناظر ، والحاكم ^(٢) .

١ — رأيا : رأى ب . ٢ — رأيا : رأى ب .

٤ — كتب في الهامش : السامعون ثلاثة .

(١) أرسطو ، خطابة ، ١ ، ٢ ، ١١ (١٣٥٦ ب ٣٣ — ٣٤) οὐδὲ τῇ ῥητορικῇ
... τὸ καθ' ἑκάστον ἔνδοξον θεωρήσει .
صفة الرياورية أنها التي تبصر المحمودات عند كل واحد من الناس ، بل سقراطيس أراقلياس «
ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٣٨ : ولذلك ليست تستعمل هذه الصناعة من المقدمات المحدودة ، أعني
المقبولة ، ما كان مقبولا عند واحد من الناس ، وذلك هي الآراء الحادثة للناس عند الشرق والحرى » .
(٢) أرسطو ، خطابة ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ (١٣٥٨ ب ٢ — ٦) :

ἀνάγκη δὲ τὸν ἀκροατὴν ἢ θεωρὸν εἶναι ἢ κριτὴν , κριτὴν δὲ τῶν
γεγενημένων ἢ τῶν μελλόντων . ἔστιν ὁ , ὁ μὲν περὶ τῶν μελλόντων
κρίνων οἶον ἐκκλησιαστικὸς , ὁ δὲ περὶ τῶν γεγενημένων οἶον ὁ δικαστής ,
ὁ δὲ [περὶ] τῆς δυνάμεως [ὁ] θεωρός ,
ت . ع . ٦ ، ٦ — ٨ : فالسابع لا محالة إما نظار ، وإما حاكم . والحاكم إما في المستقبلات ،
وإما في الالتي قد كن . فالذي يحكم في المستقبلات كرئيس الجمع ، والذي يحكم في الالتي قد كن
كالقاضي ، وأما الناظر فالقوة » .

يتفق ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٥١ ، مع الفارابي في جعل السامعين ثلاثة ، هم : المناظر ،
والحاكم ، والمقصود إقناعه . وقد جعل ابن سينا ، الحكمة المروضية ، ٢٠ ، السامعين ثلاثة ، هم :
الخصم ، والحاكم ، والنظار . فارتأى أيضا ، ابن سينا ، الخطابة ، ٥٥ . وقد أخطأ ابن سينا إذ وضع
الخصم بين السامعين ، كما أخطأ الفارابي وابن رشد إذ وضع المناظر بين السامعين . كما أن ترجمة كلمة
θεωρός بالمناظر خطأ قاد إلى نتائج وخيمة . ولست أدري من أين أتى الفارابي وابن رشد بالمقصود
إقناعه . وقد عرفت ابن سينا ، الخطابة ، ١٠ : ومن يراد إقناعه : إما المفارضة نقصه الذي ترجه اليه
المفارقة ، وإما غيره . وغيره : إما ناظر يحكم بين المتحاورين ، وإما السامعون من النظارة . وواضح
أن المراد إقناعه عند ابن سينا غيره . عند الفارابي وابن رشد . فهو عند هذين الفيلسوفين صنف من
السامعين ، ولكن السامعين عند ابن سينا يدخلون تحت من يراد إقناعه .

فالمقصود إقناعه إما أن / يكون ابتداء فاستدعى من القائل إقناعاً في شيء ما ، وإما أن يكون ابتداء القائل فاستدعى منه قبول شيء ما والإصغاء إلى ما يقوله . والمستدعى الإقناع قد يكون قصده استماع الأقاويل ليسمع قولاً يشد أمراً يهواه ، أو يقبل آثم قولين متقابلين .

- والمناظر : إما أن يكون خصماً مناصباً للقائل في القول الذي يقصد به إقناع السامع هائماً له عن أن يقنعه فيسه ، أو يكون خصماً في الظاهر يتعقب ما يقوله القائل ويستقصي من ما يأتي به ، وقصده في الباطن إزداد قوله عنده إقناعاً . ومن شريطة الحاكم أن تكون له قدرة على جودة التمييز لها هو أشد إقناعاً من أقاويل الخصمين . وبين أن مخاطبة الحاكم لكل واحد من الخصمين مخالفة لمخاطبة الخصمين أحدهما للآخر . والحاكم ربما صار لسوء تحفظه بما سبيل الحكم أن يستعملوه إلى أن يصير خصماً مناصباً^(١) ، وذلك إذا استعمل في مخاطبته التي يحكم بها على أحد الخصمين الأقاويل التي سبيل كل واحد من الخصمين أن يستعمله مع الآخر . فلذلك لا يجب أن ينصب للحكم من ليست له قدرة على التحفظ بشريطة الحكم . وأما إذا كان قول أحد الخصمين أقل إقناعاً في أمر

٣ — لسمع : لسمع ب .

٤ — كتب في الهامش : المناظر .

٧ — كتب في الهامش : شرط الحاكم .

(١) أرمطور ، خطابة ، ١ ، ٢ ، ٥ (١٣٥٦ — ١٥ — ١٦) : οὐ γὰρ ὁμοίως ἀποδίδομεν τὰς κρίσεις λυποῦμενοι καὶ χαίροντες ἢ ἐπιλοῦντες καὶ μισοῦντες .

ث ٥ ع ٣ ب ١٨ — ١٩ : فإنه ليس إعطاءنا الأحكام في حال الفرح والحزن والمحبة والبغضة سواء .

فان ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٣٢ .

ما للضعف ذلك الخضم ، وكان عند الحاكم في ذلك الأمر أشياء يمكن أن يشد بها قول ذلك الخضم حتى يصير أشد إقناعا ، وأراد أن يحكم لذلك الخضم بما قد صرفه في ذلك الأمر من قوة الإقناع ، لا بالظاهر من مخاطبة الخضم ، فإن ذلك موضع تشكيك : هل يحكم بحسب / الظاهر من قول الخضم أو بما عرفه هو ٢٥٧ ب من قوة الإقناع في ذلك الأمر . ولكن إن كان الحاكم حاكما في ذلك الأمر بحسب إضافته إلى ذلك المتخاطبين فقط ، فليس له أن يحكم بما قد عرفه في ذلك الأمر دون الخضمين . وإن كان إنما هو حاكم في ذلك الأمر بحسب الأمر نفسه ، أو بحسب الأصلح في المدينة ، أو بحسب الأصلح لهما بالإضافة إلى المدينة ، وكان ما علمه من ذلك هو الأصلح ، فإنه يحكم بما عرفه في ذلك الأمر ^(١) . وهذا إنما ينبغي أن يعرف من رتبة الحاكم المنصوب ، أى رتبة هي من الرئاسة

(١) لايسير القاراني في هذا الموضوع على هدى الترجمة العربية القديمة التي وصلت إلينا والتي سار وراءها ابن سينا وابن رشد ، وذلك لأن الترجمة العربية تختلف اختلافا بينا عن الأصل اليوناني . فإرن أرسطو ، خطبة ، ١٤١ (١٣٥٤ | ٢٩-٣١) : $\delta\sigma\alpha\ \mu\eta\ \delta\ \nu\omicron\mu\omicron\theta\epsilon\tau\eta\varsigma\ \delta\iota\alpha\theta\eta\mu\alpha\iota\epsilon\nu$ ، $\alpha\upsilon\tau\omicron\nu\tau\omicron\nu\ \delta\iota\ \pi\omicron\upsilon\ \tau\omicron\nu\ \delta\iota\kappa\alpha\sigma\tau\eta\nu\ \delta\epsilon\iota\ \gamma\iota\gamma\iota\nu\omega\sigma\kappa\epsilon\iota\nu$ ، $\kappa\alpha\iota\ \sigma\upsilon\ \mu\alpha\nu\theta\acute{\iota}\nu\epsilon\iota\nu\ \pi\alpha\rho\alpha\ \tau\omega\nu\ \delta\mu\phi\iota\sigma\beta\eta\tau\omicron\upsilon\nu\tau\omega\nu$ ،

ت . ع . ١٢٠ — ٦ : « فإن لم يكن واضح السن حد وفصل فقد يلغى للفاحص ألا يقصر في استعماله واستفهامه من الذي يرى » . وظاهر أن سبب خطأ الترجمة العربية سقوط كلمة $\mu\alpha\nu\theta\acute{\iota}\nu\epsilon\iota\nu$. ومن المعروف أن المادة الأولى من القانون المدني المصري نص أنه إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه ، حكم القاضي بمقتضى العرف ، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية ، فإذا لم توجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة . ومن الدافع المشهور أنه يجب على القاضي ألا يحكم طبقا لعله الشخص . وهذا طبعا فيما يخص الوقائع لا القانون وفيما يتصل بالقضايا المدروسة أمام دور القضاء ، أما فيما يخص الموضوعات المطروحة للبحث في المجالس التشريعية والجمعيات العامة ، فيجب على كل مواطن أن يكشف عن الوقائع التي يعرفها . فإن كان في إخفائها ضرر يقع على الصالح العام وأخفاها عد خائنا .

في الحكم ، فيلنذ يكون ما يفوض إلى الحاكم من الحكم في هذا الأمر على حسب تلك الرتبة .

وأما بأى قوة وبأى ملكة وصناعة يصير الإنسان حاكما بين المتنازعين على طريق الخطابة فينبغى أن نلخصها فيما بعد .

- والأشياء التي شأنها أن يكون بها الإقناع : منها الضمائر ، ومنها التمثيلات .
فالضمائر منزلتها في الخطابة منزلة البراهين في العلوم ، والمقاييس في الجدل . والضمير كأنه قياس خطبي ، والتمثيل كأنه استقراء خطبي^(١) . والضمير قول مؤلف من مقدمتين مقترنتين يعطينا بذاته أولاً بحسب ما في بادى الرأي الإقناع في النتيجة التي تنتج عنها . وإنما يصير مقنعا بأن يضمير المتكلم احدى مقدمتيه ولا يصرح بها .
ولأجل هذا سمي الضمير والمضمير ، إذ كان إضمار احدى مقدمتيه سبباً لأن يصير مقنعا . وإلا فإن البراهين والقياسات الجدلية إذا / استعملت في المخاطبات والكتيب وفي أكثر الأوقات محذوفة من كل واحد منها احدى مقدمتيه قصداً للاختصار ، أو لأن الذي حذفه ظاهر جداً عند السامع ، فلا تسمى تلك ضمائر^(٢) .

١٣٥٨

١٠ - كتب في هاشم المخطوط : مهمة في المضمير

- (١) ابن سينا ، الحكمة العروضية ، ٢٣ : وأما نفس القول الموقع للتصديق فينقسم قسمين : ضمير وتمثيل ، كما في الجدل : قياس واستقراء ، وفي العلوم : تعليلات بالأمثلة وقياسات كلية ؛ ص ٢٥ : « والضمير ما هنا كالقياس كان في الجدل ، والتمثيل كالاستقراء كان في الجدل » .
(٢) انظر ص ٢٣ فيما مر من هذا الكتيب ، وفارن ابن سينا ، الخطابة ، ٣٦ : « بل قد تكون في البيانات البرهانية ضمائر قد حذفت كبرياتها ، وتكون تلك الضمائر البرهانية في قوة القياسات ، فإن كبرياتها إنما تحذف لوضوحها وعلى سبيل الاختصار ، وبحيث لو صرح بها لكان البيان أوضح أو مثل بيان الضمير . وكذلك في الجدل الذي ليس على سبيل المناظرة » .

ومنها فضيلة الفائل ونقيصة خصمه المناصب^(١) له . فإن هذا مما يقع التصديق بما يقوله الفائل ويجود بها الإقناع ، وإن لم يستعمل معها لا ضميرا ، ولا تمثيلا ، ولا شيئا آخر ، سوى أن يخبر عن الشيء إخبارا ساذجا مجردا ، بعد أن يكون القائل مشهورا بالفضيلة عند السامعين ، وخصمه مشهورا بالنقيصة عندهم . وإذا استعمل معها الضمائر والتمثيلات صارت أشد إقناعا وأقبل عند السامعين . فإن لم تكن فضيلته مشهورة ، احتاج إلى أقاويل يبين بها فضله ونقص خصمه . ثم يخبر بالشيء الذي يقصد الإقناع فيه .

وكثيرا ما يغلط قوم فيستعملون هذه في العلوم خاصة عند معاندتهم المخالفين لهم في آرائهم ، كما فعل جالينوس عندما يروم مناقضة مخالفيه ، فإنه يفضل نفسه ، وينقص مخالفه في ذلك الأمر الذي يناقضهم فيه .

وربما التمس الخطيب تفضيل نفسه ونقص خصومه لا في الأمر الذي فيه كلامه ، بل يفضل نفسه وينقص خصومه في أشياء أخر خارجة عن الأمر الذي فيه يتخاطبون ، كما فعل جالينوس في أن يفضل نفسه بذكر فضيلة أبيه وبلده ، وينقص خصومه بذكر نقائص آبائهم وبلدانهم . فإنه ذكر في كتاب « حيلة البرء » حين ناقض ثاسليس الطبيب بأن ذكر خسارة صناعة أبيه ، وكما فعل في المقالة الآخرة

(١) أرسطو ، خطابة ، ١ ، ٢ ، ٢ - ٤ (١٣٥٦) وما بعده :

... αὶ μὲν γὰρ εἰσιν ἐν τῷ ἡθελῇ τοῦ λέγοντος διὰ μὲν οὖν ἡθελῶν
ὅταν οὕτω λεχθῇ ὁ λόγος ὥστε ἀξιότατον ποιῆσαι τὸν λέγοντα. τοὺς γὰρ
ἐπεικεῖσι πιστεύομεν μᾶλλον καὶ ψεύτῳ , περὶ πάντων μὲν ἀπλῶς...

= ع . ج . ٣ ب ١٠ وما بعده (طجة بدوى ، ١٠) : قارن ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٣١ ، ولا سيما هامش ٢ .

ابن سينا الخطابة ، ٣٣ : « كما يبين المرء فضيلة نفسه أو خسارة خصمه »

ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٣٠ : « فاما التصديقات التي نقلها نحن ونخترتها فهي ثلاثة أنواع : أحدها : إثبات المتكلم فضيلة نفسه التي يكون بها أهلا أن يصدق ، كما قال تعالى حاكيا عن هود : « وأنا لكم ناصح أمين » ؛ ص ٣١ : والفضيلة التي شأنها هذه هي التي يعنى أرسطو بالكيفية ... =

من كتابه في آراء ابقراط وافلاطون^(١)، حيث ناقض مندبريس^(٢) الذي رد عليه شيئا مما في كتابه . فإنه تنقصه أنه كان نشأ في قرى بائنة عن المدن الكبار ، وفضل نفسه بأنه أقام برومية الكبرى التي هي فيما ذكر كثير من الشعراء أنها العالم الصغير^(٣) .

= وقد يدل على أن الفضيلة لها تأثير في التصديق أن المباحين الفاضلين يصدقون مريرا دون قول يتكفونه في الشيء... » .

(٢) ابن جابل ، طبقات الأطباء والحكماء بتحقيق فؤاد سيد ، ص ٤٤ : « وكان [جالينوس] غيارا على جميع المؤلفين ، فلم يسلم أحد من القدماء منه إلا بشدوخا » .

(٣) الفهرست لابن النديم ، طبعة فلوجل ، ص ٢٩٠ : كتاب حلية البرء ، نقله حبش الى العربي وأصلح حنين الست الأولى . والكتاب أربع عشرة مقالة . وأصلح الثمان الأواخر لمثله محمد بن موسى .

Γαληνοῦ θεραπευτικῆς μεθόδου βιβλίον α' = Galeni Methodi Medendi liber I. (طبعة كين Kūhn) ، ص ١٠ ، ص ٨ : μη τοὺς ὑποτέχνους τῶ πατρὶ σου κριτὰς καθήκης ἰατρῶν , τολμηρότατε Θεσσαλέ .
= ث . خ . مخطوط فلورنسة ٢٧٤ ، ورقة ٢٩٦ ب ١٤ — ١٦ = مخطوط باريس ٢٨٥٥ ، ورقة ١٣١ — ١٥ : إياك ، يا تاسلوس المبرزم على جميع الناس في الإستخدام والجراحة ، أن تصب أهل صناعة أهلك منصب قضاء يحكمون على الأطباء .

(١) الفهرست لابن النديم ، طبعة فلوجل ، ص ٢٩٠ : كتاب آراء بقراط وفلاطون ، نقله حبش الى العربي . وهو عشر مقالات .

الباقى في الأصل اليونانى تسع مقالات حققها I. Mueller ، في طبعة توبينج ١٨٧٤ .

Περὶ τῶν Ἱπποκράτους καὶ Πλάτωνος : وادم هذا الكتاب في اللغة اليونانية هو :
δογματῶν = De placitis Hippocratis et Platonis

(٢) لم ندر على ادم مندبريس في كتب جالينوس أو في غيرها على الرغم من وضوح الاسم في المخطوط . ولكن التصحيح في الأسماء اليونانية في المخطوطات العربية ومنها مخطوط برايتسلافا هذا أمر معروف . ويرجح أن الإشارة الى مينودوتس Menodotos = مينودوتس وهو طبيب مشهور من أتباع برون وقد أشار إليه جالينوس في عديد من مؤلفاته .

Περὶ τῶν οὐχ ἑωραμένων Ἱπποκράτει ἐκπτώσεων = De Humero (٣)
، Kūhn ، طبعة كين ، iis modis prolapso quos Hippocrates non vidit
ج ١٨ ، ص ٣٤٧ : ἐν Ῥώμῃ διέτριψα , πόλει τοσοῦτον ἀνθρώπων
πληθὺς ἔχουσα ὥς ἐπαινεῖσθαι Πολέμωνα τὸν εὐτοξα τῆς οἰκουμένης
ἐπιτομῇν αὐτὴν εἰπόντα .

Wissowa, Religion : نظر Θεὰ Ῥώμῃ = dea Roma من عبادة الإله رومة
und Kultns der Römer ، الطبعة الثامنة ، ١٩١٢ ، ص ٣٣٨ وما بعدها .

ومنها استدراج السامعين بالانفعالات النفسانية التي تُميل قلوبهم إلى تصديق القائل وتكذيب خصمه . فمن ذلك استمالة الحاكم وسائر الحضور إلى القائل وتميلهم على الخصوم .

ومن ذلك أن يمكن في نفس الخصم انفعالا يضعف به مبادئه للقائل ومعارضته إياه مثل غضب يذهله .

ومن ذلك أن يوطئ القائل ببعض الانفعالات نفس المقصود إقناعه لقبول ما يلتبس إقناعه فيه إما بتطبيب نفسه ، أو يكسبه بقوله غضبا أو رحمة أو قسوة أو غير ذلك مما يرى القائل أنه أنجح في ذلك الوقت .

وهذا الجنس من المقنعات له قوة عظيمة في تمكين الآراء والأقوال في النفوس ، وحدوث الحمية والعصبية وجلالة القائل والرأي حتى تدعن إليهم النفوس وتمكن الآراء التي يأتون بها حتى تصير في مرتبة اليقين عندهم . وهذا الجنس خطبي ، إلا أنه قد يستعمل في المخاطبات السوفسطائية ، وربما استعمله الجدليون : إما غلطا منهم ، وإما مغالطة .

ومنها : استنهاض / السامعين واستفزاز القائل آراءهم نحو تصديق قوله : ١٢٥٩
بالأقوال الخلقية : وهي الأقوال التي تجعلهم على أن يتخلفوا بأخلاق ما ، ١٠
وإن لم تكن فيهم وتتصور أنفسهم بصورة أهل العلم بالشئ وتفعل أفعال من له تلك الأخلاق وتلك العلوم ، وإن لم يكن لهم شئ من ذلك . وهذا الضرب خطبي ، وقد يستعمل في السوفسطائية ، وليس يدخل في الجدل إلا غلطا أو مغالطة .

وقد استعمل هذا جالينوس حين يقول : إنما يفهم قولي أو يستحسنه ٢٠
ويقبله من كان من الأحداث ذكيا مؤثرا للحق وكان على فطرته لم يستعمل بهوى

ولا أفسد ذهنه بالآراء الكاذبة^(١) وأشباه هذه الأقاويل .

ونجد هذا في مخاطبات الجمهور وكتب كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين .

- ومنها : تعظيم الأمر الذى فيه القول وتفخيمه ، أو تصغيره وتهوينه ،
أو تحسينه وتزيينه ، أو تحسيسه وتقييحه^(٢) . فان القائل إذا عظم ما فى قوله
من الصديق والخير ، وصغر ما فيه من الكذب والشر وهونه ، وعظم كذب قول
مخالفه وشره ، قبل قوله واطرح قول خصومه . وهذا مستعمل فى السوفسطائية ،
ويستعمل فى الجدل فلطا أو مغالطة .

ومن ذلك : تحريف قول الخصم وتصويره بصورة ما تظهر شغته وتسهل
مناقضته ، مثل إسقاط كثير من أقاويله ، ونقلها إلى ألفاظ أخرى ، وإسقاط
ما أضمره الخصوم منها فى الأمكنة التى يجوز أن يضمروا فيها .

١٠

ولهذا الجلس أيضا قوة عظيمة فى تمكين / الآراء فى النفوس ، وخاصة
إذا ضامت الانفعالات كالمصيبة ، والحمية ، والإلف^(٣) ، والمحبة .

ب ٢٥٩

٤ — تحسيسه : تحسيسه ب

(١) ابن سينا ، الحكمة العروضية ، ٢١-٢٢ : « رادعائه أن قوله إنما يتضح لذوى الفكر الناقية
والأذهان السليمة من وسوس المضلين ، مثل ما يستعمله جالينوس الذى يتكلم فى الطب »

(٢) من التعظيم والتعظيم ، انظر : أرسطو ، خطابة ، ٢ ، ٤١٨ ، (١٣٩١ ب ٣٢ وما بعده)
ت ، ع ، ٢٩٠ ، ٤ — ٥ : ابن سينا ، الحكمة العروضية ، ص ١٧ — ١٨ ، ولا سيما هامش ١ ،
ص ١٨ ؛ الخطابة ، ٥٧ ، ١١١ ؛ ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ص ٤٣٣ .

(٣) (ضم) الشيء إلى الشيء . (فانضم) إليه وبإبه ردد (ضامه) (مختار الصحاح ، مادة : ضم م) .
وهذه فلان للقتال وضامه قومه ، وضامنى صاحبى على أمر كذا (أساس البلاغة ، مادة : ضم م) .

(٤) (الحمية) المار والأثرة (مختار الصحاح ، مادة : ح م ي)

(٥) (ألفته) إلقا من باب علم أنست به وأحييت (المصباح المنير ، مادة : أ ل ف)

ومنها : الاستشهاد بالمدن المكتوبة . فمن كانت تشهد له ، احتاج إلى تقويتها ، ويحتاج خصمه إلى تزييفها ، إن قدر ، أو تأولها إلى نحو قوله^(١) .

وأما استشهاد القائل بها لقوله ، فإنك تجده كثيرا في كتب كثير من نحائي في كتبه نحو العلوم على سبيل الغلط ، أو لتكثير الحجج ، كما التمس جالينوس أن يبين أن القوة الشهوانية في الكبد بأن السنة كانت في بلادهم أن تجعل عقوبة الزاني نزع كبده^(٢) .
وكما التمس بعض القدماء أن يبين أن النفس لا تنموت وأنها تبقى بعد خروجها من البدن بأن السنة أطلقت زيارة القبور .

ومنها : الشهادات^(٣) : وهي أن يستشهد الإنسان لقوله بإنسان يركن إلى قوله ، أو يقوم يركن إليهم متى شهدوا على ما قاله ، أو كان اللازم عن أقاويل أولئك ما يشهد قوله ، ويضيف قول خصمه ، كما استشهد جالينوس في كتاب أخلاق

١٠

(١) أرسطو ، خطابة ، ١٥٠ ، ٣ وما بعده (١٣٧٥) وما بعده ، ٢٥٠ ع ٢٢٠ ب
٢ وما بعده ، ابن سينا ، خطابة ، ١١٧ وما بعده ، ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٢٣١ وما بعدها .
أغفل القارئي التحدث عن احتمال المتن الغير المكتوبة إذا كانت المتن المكتوبة مضادة للأمر الذي يريد الخطيب : قارن : أرسطو ، الموضوع : هـ : οὐδ' ἐάν μὲν ἐναντίος ἦ ὁ γεγραμμένος τῷ πράγματι τῷ κοινῷ χρηστέον .

Γαληνοῦ περὶ τῶν πεπονήσιον τύπων βιβλίον γ' = Galeni (٢)

De Locis Affectis libri III ، طبعة كين Kühn ، ج ٨ ، ص ١٦٠

τὸ δ' επιθυμητὸν ἐν ἥπιατι ... τοῦ ἴτιου δ' ἵπ' αἰετοῦ τὸ ἥπαρ ἐπιθυμῶμενον , οὐ μόνον ἐν ποιήμασι λεγόντων , ἀλλὰ καὶ πλατύνοντων τε καὶ γραφόντων .

جاء ذكر المارد ، ابن الأرض ، تيتيوس Tityos في الأرويسية ، ١١ ، ٧٦ وما بعده . رآه أرويسوس في جهنم Tartaros ينش كبده نيران عقابا له على شاوله الاعتداء على لبتز Leto .

(٣) أرسطو ، خطابة ، ١٥٠ ، ١٣ - ١٩ (١٣٧٥) ب ٢٦ - ٣٢ (١٣٧٦) ع ٢٠٠

٢٢٣ وما بعده .

النفس أن العقل في الدماغ يقول الناس في من استحتموه : إنه لا دماغ له . واحتج
هناك أيضا أن الشجاعة في القلب يقول الناس لمن يصفونه بالجلين : إنه لا قلب له .^(١)

ومنها : رغبة القائل ورهبة . فإن رغبة القائل في خير إن صدق ، ورهبة
من شر إن كذب . . . فإنه إن علم أنه يتخوف شرا على كذبه ، إن عثر عليه ،
وقال قولا ، صدق قوله ، . مثل من يقرر بالمذيب ، فإنه يصدق ، لينخلص منه^(٢)

- ١٢٦٠ . خوفا / أن يبين منه كذب ، أعيد عليه العذاب . وكذلك إن علم أنه يتوقع لصده
خيرا ، صدق . وأيضا إن رغب في خير ، إن رجع عن قوله ، أو أهرب بشر
إن أقام عليه فلم يرجع عنه ، ورأيناه قد أقام على قوله ، وقع في النفس أنه
صادق . وأيضا فإن الإنسان إن خوف شرا عظيما على قول ما ، فيحمل الشر الذي
يلحقه ، فقال ذلك القول ، وقع في النفس تصديقه . وكذلك إن رغب في خير
عظيم على أن يقول قولا وأن يسكت عن شيء ما ، فاستهان بذلك الخبير ولم يسكت
عن ذلك الشيء ، أو قال ضد القول الأول ، كان قوله أقبل عند السامعين .
وكذلك إن قال قولا لاعائرة عليه فيه فائدة ، وآثره على معاند له فيه فائدة ، كان
أقنع عند سامعيه .

(١) تارن جالينوس ، الموضع نفسه : τὸ δ' ἀνδρεῖόν τε καὶ θυμοειδὲς ἐν : καὶ οὐκ ἔστιν ἡ ψυχὴ πρὸς μὲν τὸν ἀνόητον , ὡς ἐγγεγραμμένον οὕτως ἔχει πρὸς δὲ τὸν αἰσθητὸν καὶ δειλὸν , ὡς ἀκατάριθος εἶναι .

(٢) من قيمة الاعترافات المأخوذة بالمذيب ، انظر : سيثرون ، الدفاع عن ميلو ، ٢٢ ، ٦٠ :
heus tu, Rufio. verbi causa, cave sis mentiare. Clodius insidias fecit
Miloni ? fecit: certa crux. nullas fecit: sperata libertas. quid hac
quaestione certius ?

ومنها : التحدى^(١) كالمراهنات والمبايعات . وقد ذكر جالينوس أنه كان راهن بعشرة آلاف دينار من يريه من جهة التشريح أن مبدأ العصب من القلب .
ومنها : يمين القائل على قوله .^(٢)

ومنها : سخنة وجه الإنسان أو شكله أو شكل أعضائه ومنظرها ، أو فعله عندما يتكلم ، مثل أن يخبر بورود أمر مخوف قد قرب ، فيرى وجهه وجه خائف أو هارب .^(٣)
أو يشير بشيء ، ويفعل ما يشير به على غيره ، فذلك يوقع التصديق له . وإن عمل غير ما أشار به ، كان أقل إقناعا ، أو لم يكن له إقناع أصلا . وقد يستعمل هذا الجلنس مع أقاويل الفضيلة والنقيصة / . فإن السخنة والأشكال والمنظر والفعل .
تخيل فيه حالا يجعله متبول القول ، وتخيل في خصمه حالا يصير بها مطرح القول .
ومنها : أن تكون كيفية القول والصوت والنعمة الخارجة مع القول تخيل الأمر الذي فيه القول ، مثل أن يخبر الإنسان عن نفسه بمصائب نالته ، ويجعل صوته

(١) ابن سينا ، الحكمة السرورية ، ٢١ : « ومنها تحدى الخصم واستدعاهم إلى مساواته نحو مراهنته أو إظهار معجزة منه يعجز عنها غيره وتدل على صدق قوله » ؛ الخطابة ، ٩ — ١٠ :
« أما التحدى فكأن يأتي بما يعجز عنه ، فيعلم أن دعواه دعوى صادقة ، وأولا ذلك ما أيد من الماء بما ليس في طباع البشر أن يوجد بقوامه ؟ ومن يدعى أنه أعلم من إنسان آخر بالطب ، وإلا فليعالج هو مبالغته »
(٢) هذه إشارة بعد مقتضبة من المعلم الثاني إلى اليمين الذي أفاض أرسطو ، خطابة ، ١٠ ، ١٥ ،
٢٧ وما بعدها (١٣٧١ وما بعده) في بحثه . ولكن المترجم إلى اللغة السريانية ، أو العربية ، بالفشل الكامل في نقل هذا الموضع . انظر ملاحظاتي في : ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٢٥١ — ٢٥٧ .
(٣) ابن سينا ، الخطابة ، ١٠ : « وأما الحال المحسوسة ، غير القول ، فتدل من يخبر بإشارة وصحة وجهه سخنة ، سرور بهيج ، أو بخير باطلال آفة ، وصحة وجهه سخنة مذهور خائف » .
(٤) ابن سينا ، الخطابة ، ١٠ : « وأما القول فإنه يحتاج تارة إلى أن يرفع به الصوت ، وتارة إلى أن يخفض به الصوت . وتارة إلى أن يثقل الصوت ، وتارة إلى أن يبعد ، وتارة إلى أن يخلط فيه هذه الأمور » .

صوت خاشع . وأن يخاطب إنسانا فيتوعده ، فيجعل صوته صوت مستطيل^(١)
فغبيان .

- والضماير والتمثيلات : هي الأقاويل الخطبية الأول ، فإنها هي المقنعات الأولى ،
وهي أشد تقدما لسائر الأجناس الإقناعية ، وهي الخطبية . والباقية يسميها ابن
نيقوماخس المقنعات الخارجة عن الأقاويل^(٢) . والضماير والتمثيلات من أشدها تقدما
بالطبع والشرف ، وذلك أن الضماير والتمثيلات لو انفردت دون المقنعات الخارجة
لالتأمت صناعة الخطابة بها . ولو انفرد كل واحد من الباقي لم تلتئم بها صناعة ، لأنها
تستعمل مرفدة للضماير والتمثيلات وعلى طريق الاستظهار . فإن من الانفعالات
ما يقطع الخصم ويعين الضمير والمثال ، كالنجل أو الحصر أو الخوف^(٣) .
وأما في الحاكم فإن يميله إلى أحد الخصمين ، وذلك إما برغبة أو ترهيب
أو حمية أو محبة أو غير ذلك . ولذلك يحتاج في سائر الانفعالات أن تمكن بها
الضماير والتمثيلات ، إذا لم يقنع بها الخصم .

وقد ذكر ابن نيقوماخس أن قوما من خطباء الأثم منعوا / من أن تستعمل
الأشياء الخارجة في الخطب ، ولم يروا أن يستعمل في الخطب غير الضماير والتمثيلات

١١٦١

(١) استطال عليه نهره وغلبي (المصباح المنير : مادة : طول) .

(٢) أرسطو ، خطابة ١ ، ٢ ، ٤ ، ٢ (١٣٥٥ ب ٣٥ وما بعده) : τῶν δὲ πείσσεων
αἱ μὲν ἄτεχνοί εἰσιν αἱ δ' ἐντεχνοί
المروضية ، ٢٠ : والتصديق إما واقع لا بصناعة مثل الشهود والصكوك ، ومنه ما بصناعة وحيلة وهو
التصديق الريطوريق « : ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٣٠ .

(٣) حصر صادرة ، وحصر لسانه ، وحصر في كلامه وفي خطبته : عن (أساس البلاغة ، مادة :
حصر) .

فقط^(١) . وهو يرى استعمالها^(٢) .

والأشياء الخارجة عن الضمائر والتمثيلات لا يلزم عنها بذاتها ، ولا باضطراب ،
النتيجة التي يقصد الإقناع فيها ، بل إنما تلزم عنها بالعرض ، وعلى القصد الثاني .
فأما الضمائر والتمثيلات فإنها أقاويل قياسية تلزم النتيجة على جهة ما تلزمه
القياسات بذاتها ضرورة ، إلا أنه على الرأى السابق المشترك للجميع ، إذ كان
الناس جميعا يرون أن الأشياء الخارجة إنما سبيلها الإقناع .
وقد اتبس قوم إبطال العمل بالتمثيلات بضمائر . فأما الضمائر فلا يمكن
إبطالها أصلا . فإنها إن أبطلت ، فإنما تبطل بضمائر ، فإنما تبطل إذن بذاتها .
وذلك غير ممكن .

(١) أرسطو ، ١٠١ ، ٥ (٢١١٣٥٤ - ٢٤) : «ت.ع. ، اب ٢١ - ٢٣» .
قارن ابن سينا ، الحكمة العروضية ، ٢٦ ، الخطابة ، ١٢ - ١٣ ؛ ابن رشد ، تلخيص الخطابة ،
٦ - ٧ .

(٢) أرسطو ، ١٠١ ، ٥ (٢٣١٣٥٤ - ٢٤) : «ἐπὶ τοῖς τοῖς νομοῖς» :
«ت.ع. ١٠ ب ٢٣ (طبعة بدوى ، ٥) : «وذلك صواب من رأى أرائك» . ورائى ليخامر في الشك
في قراءة كلمة (رأى) في طبعة بدوى ، وربما كانت (أى) ، وعندئذ يستقيم رأى فلاسفة العرب الثلاثة .
إذ يقول ابن سينا في الحكمة العروضية ، ٢٧ : «وأما صاحب المطلق ، فإنه يـ ي ، ونعم ما يـ ي ، أنه ينبغي
أن يستعمل في الخطابة جميع أنحاء الأمور المفتحة ، إذ الغرض فيها ليس بتحقيق البيان ، بل الإقناع بما
يوصل إليه به كيف كان» ؛ ويقول في كتاب الخطابة ، ص ١٣ : «وكان مذهب الخطباء في ذلك
المصر مذهبين : مذهب تختص به بلاد من بلادهم يسوغ لخطيب استعمال كل مقنع من الممود ، ومن
الحيلة ، ومن النصرة ، ومذهب يحظر ذلك كله ويحرمه ، ولا يسوغ أن يشغل بشئ . هذا القول المقتنع .
والصواب هو المذهب الأول» . كما توجد في ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٨ : «قال : ورأى من رأى
أن استعمال جميع الأشياء التي لها تأثير في التصديق في تثبيت الأشياء التي يراد تثبيتها بطريق الخطابة هو
الصواب» . قارن ترجمة روبرتس في المجلد الحادى عشر من ترجمة مؤلفات أرسطو ، تحت إشراف روس :
This is sound law and custom ، وترجمة ديسور في مجموعة جامعات فرنسا :
et tous ont raison

وينبغي أن نشرح الضمائر والتمثيلات ونخبر ما كل واحد منهما ، وكيف هو ، وبماذا يأتلف كل واحد منهما في الجملة ، وكيف يأتلف ، وكما أنواع كل واحد منهما ، وبماذا يأتلف كل نوع منها ، وكيف يستعملان .

والضمائر أقدم من التمثيلات ، لأن بها تثبت التمثيلات . وهي أيضا أقرب إلى القياس وأشد ضرورة في إلزام ما يلزم عنها . وذلك أيضا بين من كتاب القياس والتمثيلات قد استضعفها أقوام ، وأبطل العمل بها قوم في قديم الدهر ، وفي زماننا . وذلك أن الذين يعرفون اليوم بمبطل القياس من أهل الفقه والكلام إنما يبطلون التمثيلات ^(١) . فإنهم إنما يسمعون باسم / القياس التمثيلات ، وإياها يعنون بهذا الاسم لأجل الاشتباه في المعنى . لأنه إنما يدل عند الجمهور أولا على المقايسة بين مقدارين ليعلم هل هما متساويان ، أو يتفاضلان ، أو أيهما أعظم من الآخر ، ثم على المقايسة بين شيئين آخرين أيهما أفضل وأجود ، أو أشد وأكثر ، أو في شيء آخر ، أي شيء كان ، مما يجوز أن يكون به تفاضل بين اثنين . فلذلك كلما كان التمثيل بينهما أقرب إلى المقايسة بين مقدارين ، كان أخص باسم القياس . إلا أن أصحاب المنطق يجعلون هذا الاسم دالا على المقدمات المقترنة بالنتيجة إضطرارا ، كانت حماسة ، أو شرطية ، أو على طريق الخلف ، ويخصونه باسم القياس ، دون الاستقراء والتمثيل .

ثم الضمائر عندهم أولى باسم القياس من التمثيل ، وذلك على عكس ما عليه الأمر عند الجمهور ، ثم عند كثير من المتكلمين . وكذلك الأقاويل السوفسطائية

(١) ابن سينا ، الحكمة العروضية ، ٢٥ - ٢٦ : « والتمثيل هو الذي يسميه فقهاء زماننا قياسا ...

والرافض والبدائية من نفاة القياس في صناعة الفقه يسلكون هذا السبيل » .

قد يسمونها أيضا قياسات ، لا على طريق الإطلاق ، بل الأقاويل السوفسطائية يسمونها قياسا سوفسطائيا ، والضمائر قياسا خطيبيا . وأما القياس بإطلاق فلانما يخصون به القول الذي يلزم عنه النتيجة اضطرابا . والضمائر تستعمل على ما هو قياس في الحقيقة ، وعلى ما هو في الظاهر قياس . والضمائر في بادى الرأي الشائع هو الرأي الذى لم يتمقب . ولكن إذا كانت الشرطية في الخطابة أن تستعمل الآراء الشائعة ، لم نبال كانت الضمائر / قياسات في الحقيقة ، أو غير قياسات ، بعد أن تكون أقاويل مقترنة ، إما بالقوة ، وإما بالفعل ، مقنعة عند الجميع . والضمائر أقسامها الأول هي أقسام المقاييس الأول ، لأن منها حملية وشرطية . وينبئ

١٢٦٢

(١) ابن سينا ، عيون الحكمة ، ص ٥ : القياس مؤلف من أقوال إذا سلبت لزم منها لقائها قول آخر ، مثال ذلك أنك إذا سلبت أن كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف يحدث ، لزم من ذلك أن كل جسم يحدث .
والقياس من اقتراني ، ومنه استثنائي . والافترايات في الحليات ثلاثة أشكال .

ابن سينا ، النجاة ، ٣٢ : القياس : إما أن يكون ما يلزمه ليس هو ولا نقيضه مقولا فيه بالفعل بوجه ما ، بل بالقوة ، ويسمى قياسا اقترانيا ، كقولك كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف يحدث ، فكل جسم يحدث .

وإما أن يكون ما يلزمه هو أو نقيضه مقولا فيه بالفعل ، ويسمى قياسا استثنائيا ، كقولك : إن كانت النفس لها فعل بذاتها ، فهي قائمة بذاتها ، لكن لها فعل بذاتها ، فهي قائمة بذاتها .

(٢) ابن سينا ، عيون الحكمة ، ٤ : « والقضية الحلية هي التي يحكم فيها بوجود شيء هو المحدول لشيء هو الموضوع ، أو بعدمه له : كقولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب ، والأول يسمى إيجابا ، والثاني يسمى سلبا والقضايا الحلية : ثمان : . . . » .

(٣) ابن سينا : عيون الحكمة ، ٤ : « القضية الشرطية المنصلة : هي التي يحكم فيها بتلو قضية تسمى تاليا لقضية أخرى تسمى مقدا ، أو لا تلوه . والأول هو الإيجاب ، كقولك : إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود ؛ والثاني هو السلب ، كقولك : ليس إذا كانت الشمس طالعة ، فالليل موجود » .

ابن سينا ، عيون الحكمة ، ٤ : « والشرطية المفصلة هي التي يحكم فيها بتكاثر المقضييتين في العناد أو سلب ذلك . مثال ذلك : إما أن يكون هذا العدد زوجا ، وإما أن يكون فردا . مثال الثاني : ليس إما أن يكون هذا زوجا ، وما أن يكون فردا .

أيضا أن تقنع من جهة المسألة^(١) والصورة وكية كل واحد منها وترتيبه وكيفيته على مثال ما عليه القياسات المذكورة في كتاب القياس .

- وكل قياس لمن مقدمتين لا أقل ولا أكثر ، واقتراهما هو اشتراكهما بجزء واحد ، وترتيبهما هو أن تكون إحداهما صغرى والأخرى كبرى ، وإحداهما هي التي تكسب القياس ضرورية لزوم النتيجة عنه ، والأخرى واصله بين النتيجة وبين التي بها ضرورية لزومها . وكية كل واحدة منهما أن تكون كلية أو جزئية . وكيفية كل واحدة منهما أن تكون موجبة أو سالبة . وأما موادها فهي الأمور الموجودة التي عنها وفيها القضايا إذا اختلفت صارت مقدمات . فالضرورة من المقدمات في نهاية الوجود في أنفسها . والممكنة في نهاية وهي الوجود . والمطلقة متوسطة بينهما . ولذلك منها ما هي معلومة العلم اليقين ، ومنها مظنونة ، ومنها محسوسة . فالمعلومة هي في النهاية من وثاقة الإدراك ، والمظنونة في نهاية الوهي في الإدراك ، والمحسوسة متوسطة . وذلك أيضا بين مما تقدم من

٤ — إحداهما : إحداهما ب || إحداهما : إحداهما ب .

٩ — الوهي : الوها ب . ١٢ — الوهي : الوها ب .

(١) ابن سينا ، النجاة ، ١٤ - ١٥ : المادة : إما واجبة أو ممتنة أو ممكنة . فالمادة الواجبة هي حالة للحمول بالقياس إلى الموضوع يجب بها لا محالة أن يكون دائما في كل وقت ، أي يكون الصدق مع المرجح في كل وقت ، كحالة الحيوان عند الإنسان . ولا يعتبر السلب .

والمادة الممتنة هي حالة للحمول بالقياس إلى الموضوع يكون الصدق فيها دائما مع السلب ، كحالة الحجر عند الإنسان . ولا يعتبر الإيجاب .

والمادة الممكنة هي حالة للحمول بالقياس إلى الموضوع ولا يدرم بها له صدق في إيجاب أو سلب ، كحالة الكاتب عند الإنسان .

(٢) المصباح المنير : (وهو) الحائط وهما من باب وعد ضعف واسترعى وكذلك الثوب والقروية والحبل ، ويتعدى بالهمزة ، فيقال أوهيته . وهى الشيء إذا ضعف أو سقط .

أساس البلاغة ، مادة : وهى : وهى الحائط ، وفى الثوب والأدم وهى ، وفى المثل . . . « خل سبيل من وهى سقاؤه » . وحبل راء وأوهيته .

قبل أن المحسوس إنما يقبلنا به ما ههنا نحسه . فإذا غاب عن حواسنا لم ندر
 هل هو على ما كنا أحسسناه / أم لا . ومنها صادقة بالكل ، وكاذبة بالكل ، ومنها
 كاذبة بالجزء ، وصادقة بالجزء . ومن هذه خاصة ما كذبها في أكثر أجزائها ، ومنها
 ما صدقها في أكثر أجزائها ، ومنها ما صدقها في أجزاء مساوية للأجزاء الأخر .
 ثم من بعد ذلك تختلف المقدمات بحسب اختلاف الأجناس العشرة التي فيها ،
 ومنها القضايا ، وباختلاف أنواع كل واحد من هذه الأجناس وذلك أن منها ما كلاً
 جزءها في الجوهر ، كقولنا : الإنسان حيوان ، ومنها ما كلاً جزءها في الكم ،
 كقولنا : هذه السطوح عشرة . ومنها ما كلاً جزءها في الكيف ، كقولنا : كل مربع
 فهو شكل . وكذلك في سائر المقولات . وقد يكون منها ما أحد جزءها تحت متمولة ،
 والجزء الآخر تحت أخرى ، كقولنا : الإنسان أبيض . ثم تختلف المقدمات
 بعد ذلك باختلاف الصنائع التي تحتوى على صنف صنف من أصناف الموجودات .
 فهذه أصناف مواد الضمائر والقياسات في الجملة .

والضماير تنسج بصورها ، وتنسج بموادها . وإنما تصير مقنعة بأن يبقى فيها
 موضع عناد . ومتى لم يكن فيها موضع عناد ، خرجت من حد المقنع وترتبته إلى
 رتبة اليقين وحده . وإنما تصير الضمائر الجمالية في حد المقنع بأن ينظر أولاً إلى
 القياسات الجمالية التي هي في الحقيقة قياسات ، ويعرف من كل واحد منها المقدمات
 التي تكسبها الضرورية في لزوم نتائجها ، فما كان منها بيننا من أول الأمر أنها هي /
 التي أفادت الضرورية ، كما في الشكل الأول من الأشكال الجمالية ، حذفت وانضمرت
 وصرح منها بالتي هي واصلية بينها وبين النتيجة فقط ، مثل المقدمات الكبيرة ، الكلية
 في ضروب الشكل الأول في أنها بديهة أنها هي الضرورية في لزوم نتائجها لها .
 فيذبني في مقاييس الشكل الأول — إذا أردنا أن نجعلها ضمائر — أن نحذف الكبير

- ونصبرها ونصرح بالصغرى فقط . وإن رأينا أن نصرح بها في بعض الأوقات ،
أخذناها ^(١)مهملة . فإن هذا أحد ما تصير به المقاييس مقنعة من جهة صورها .
- أما أولا فإن القول إنما يبقى فيه موضع عناد من جهة ضرورية اللزوم ، وذلك إنما
يكون بأن لا يصرح بالمقدمات التي تفيد الضرورية . وإن ذكرت ، لم تذكر بالحال
التي توجب بها المقدمة ضرورية اللزوم ، وأما ثانيا فربما كانت كاذبة ،
بينه الكذب ، فيشعر السامع بكذبها ، فيزول إقناع القول . فإذا سكت عنها
المتكلم ، أوهم بسكوته أنه إنما يسكت عنها لأجل أنها ظاهرة الصدق .
وإن كانت صادقة ، لم يؤمن أن تكون صادقة بالجزء فقط . وإن اضطرر المتكلم
إلى التصريح بها فذكرت مهمة ، قامت المهمة في بادى الرأي عند الجمهور
مقام الكلية ، وخفى موضع الكذب فيها ، فصارت مقنعة ، إذ كان يبقى فيها
موضع للعناد . وأما في مقاييس سائر الأشكال ، فإن مواضع المقدمات الضرورية
في كل ضرب منها خفية ، ومع ذلك فإنه لا يتفق أن تكون / الكبرى منها هي
الضرورية لا محالة ، بل ربما كانت الصغرى هي الضرورية في لزوم النتيجة ،
فليس بضرر أن يصرح فيها بكلتا المقدمتين بعد أن تجمعلا مهملتين لبقى في التأليف
موضع العناد . وإن سكت عن الضرورية ، وذكرت الباقية مهمة ، صارت
أخفى ، وكان أمكن للعناد . وأما إن صرح بالمقدمات كلها ، وجعلت الضرورية
كلية ، واستوفى في كل واحد منها شرائط القياس ، ارتفع من رتبة الإقناع إلى
رتبة اليقين ، ولم يكن في صورها موضع عناد . ومع ذلك فإن إقناعه يزول من وجه
آخر ، وهو أنه يظن بمسئله أنه إنما غلب لا بطريق الخطابة ، بل بصناعة
- (١) ابن سينا ، الحكمة المروضة ، ٢٤ : « بل إن صرح بها ، صرح بها مهمة » .

منطقية تعقب بها القول ، أو بصناعة أخرى غيرها ، لا بقدرته على جودة استعمال الطريق المشترك بينه وبين جميع مخاطبيه وخصومه . ومتى ظن بالإيمان أن غلبته لخصومه هو لنفاذه في صناعة أخرى غير الصناعة المشتركة بينه وبين خصومه ، لم يكن قوله ذلك مقنعا ، من قبل أنه يظن أن الذي به يقنع ، ليست قوة الأمر ، ولا القضايا التي يستعملها في مخاطبته ، لكن بفضل قوة استفادها عن صناعة أخرى .^(١)

كما أن المتصارعين متى استعان أحدهما على الآخر بسلاح ، أو بأسباب أخر لا يساويه فيه مصارعه ، دل ذلك منه على ضعفه عن الصناعة ، وأخرج من طبقة المصارعين . وكذلك المتزعان بالطرق المشتركة . ثم ينظر بعد ذلك إلى الضروب المقترنة التي ليست قياسية ، فيميز منها ما يظن به في الظاهر أنه قياس / ، فيستعمل . ١٢٦٤

فنها : الضرب المقترن مقدماتها كلها موجبة في الشكل الثاني ، فإنه في إبدى الرأي قياس قد صرح بمقدماته كلها ، أخذت كاياسة أو جعلت مهملة . فإن حذف إحدى أحدهما وذكرت الأخرى مهملة كان أمر التوويه أخفى ، وكانت مواضع العناد فيه بالحقيقة أكثر .

ومنها : الضروب القياسية الكلية التي في الشكل الثالث . فإن نتائجها ينبغي أن تؤخذ كلية . فإنها وإن كانت قياسية ، فليست تنتج نتائج كلية ، بل جزئية . ١٥

فذلك ليست هي قياسية بالإضافة إلى النتائج التي توضع لها في هذه الصناعة ،

١٢ — أحدهما : أحدهما ب

(١) ابن سينا ، الخطابة ، ١ — ٢ : « وأن الجدل ، إذا ألزمهم شيئا ، وأذعنوا للزوم ، خالوه مغالطة أخلتهم ، أو شيئا ليس يستوي لهم انكشافه ، فهم في حيرة منه ، ونسروه إلى المأول بفضل القوة ، لا بفضل الصواب ، والمسكوت عنه للغيرة ولقصور المنه ، لا لمصادقة الموضع ... » .

ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٣٩ : « فإن الناس يستريحون بالآلزام عن القول الصناعي ، ويرون أن ذلك إنما يلزم من جهة الصناعة ، لا من جهة الأمر في نفسه » .

وهى التالىج الكلية ، وينبنى أن تؤخذ مقدماتهما مهملة ، ليخفى موضع العناد فيها بعض الخفاء .

- ومنها : الضروب غير القياسية التى إحدى مقدماتها موجبة والأخرى سالبة متى كانت إحداها كلية ، مثال ذلك ١ على كل ، ب وب ولا على شيء من ج ، فهذا ليس ينتج ضرورة أن ١ ليست فى ج . وقد يكون لا فى ج . ولكنها إذا حكمت المقدمتان جميعا أنتجت ج ليست فى بعض ١ . فلأجل ذلك قد يمكن أن يقال ط به ، فيوهم أنه ينتج ١ ليست فى ج . غير أن هذا خفى الإقناع ، ولذلك لا يكاد يستعمل .

- كيف تأليف الضمائر الشرطية ، ومن كم جهة تصير مقنعة من قبل أن صورها منها متصلة ومنفصلة . فالمتصلة إنما تصير مقنعة بأن يعبرح بالشرطية منها ، وتضمير المستثناة ، ثم يؤتى بالنتيجة . ونتيجة الشرطى المتصل فى هذه الصنعة ربما كان مقابل التالى ، وربما كان / مقابل المقدم ، وذلك بحسب ما يرى المتكلم ٢٦٤ ب أنه أنفع له . وبسكوته عن المستثناة يخفى موضع المغالطة فى جميع هذه التالىج . وذلك أنه لا يكاد يشعر فى بادى الرأى ولا الجمهور كيف ينبى أن يستثنى ، أو أى استثناء ينتج أى نتيجة . فإن هذه كلها خفية عند الجمهور .

فإذا كانت النتيجة مقابل التالى ، كانت المستثناة مقابل المقدم . وهذا التأليف منتج فى الظاهر ، لا فى الحقيقة . فلماذا صرح بالمستثنى ، لم يؤمن أن يشعر به السامع ، فتزول عنه القناعة . فلذلك ينبى أن يسكت عنه ويضم . وإذا كانت النتيجة هى المقدم بعينه ، فلأنما يظن أنه ينتج ذلك بأن يستثنى

التالى كما وضع . وهذا أيضا فى الحقيقة غير متعج . وهذا التأليف فقل ما يستعمل .
غير أنه إذا استعمل وآثر المتكلم أن يكون له إقناع ، فيذبني أيضا أن يضمم
المستثنى لئلا يشعر بفساد تأليفه ، فيسقط إقناعه .

وإذا كانت النتيجة مقابل المقدم ، فبين أن المستثناة هى مقابل التالى .
وهذا التأليف صحيح ، ولكن إنما يصير مقنعا بحذف المستثناة . وإن صرح ههنا
بالمستثناة ، فيذبني أن يسكت عن الشرطية ليقى فيه موضع عناد أو موضع مطالبة .
وإذا كانت النتيجة هى التالى ، كانت المستثناة هى المقدم ، وكان التأليف
أيضا صحيحا . غير أن المستثناة فى هذه كلها توضع غير بيّنة ، وتحتاج
إلى بيان . فإذا صرح بها ، لم يؤمن أن يشعر بخفائها ، فيزول إقناع القياس .
فيذبني أن يضمم أيضا .

٢٦٥١ وأما أن المستثناة توضع غير بيّنة ويحتاج فى / تصحيح النتيجة إلى أن
تبين المستثناة ، وإلا لم تصح النتيجة ، فقد بينه ابن نيقوماخس فى كتاب
القياس . وبالجمله إنما يحذف ما إذا أظهر وصرح به ، احتيج فى تصحيح
أمره الذى به يصح التأليف إلى صناعة منطقية ليصح بها التأليف ، لا ما لم
يحذف إلا للاختصار ولئلا يطول القول فقط . فذلك صار السبب فى أن
كانت الكبرى فى الأشكال الحملية التى سبيلها أن تحذف ، وكانت الصغرى
فى الشرطى المتصل التى سبيلها أن تحذف شيئا واحدا بهينه . والشرطية
المتصلة إنما تستعمل فى هذه الصناعة أكثر ذلك فى المعارضات إذا التمس بها
إبطال قول الخصم . وأما الشرطية المنفصلة التى تستعمل على طريق التقسيم : فإن العادة
جرت فى الأكثر ألا يحذف منها شيء ، لالشرطية المنفصلة ولا المستثناة . غير أنه
إذا اتفق أن كانت المعاندات فيها أكثر من اثنين ، ربما لم يستوف المتكلم عند
التقسيم جميع أصنافها ، فيبقى للخصم فيه موضع كلام . وربما لم يستوف مع ذلك
استثناء جميعها ، بل يستثنى بعضها دون بعض ، فيكون أيضا للخصم فى المستثناة

- موضع كلام . وإذا اقتصر على الشرطية وحدها لم يكن القول مقنعا ، بل يظن أن القول مطلوب ، أو قول متشكك لم يستقر له رأى . فإذا استوفيت المعانداة في هذه الشريطة ، واستوفى الاستثناء في كل ما ينبغى أن يستثنى في الحقيقة ، لم يبن فيه موضع عناد من جهة التأليف ، ثم يلتمس عنادها من جهة المسادة . وربما اقتصر في هذا الضرب على المقدمة الشرطية / وتضمم الأخرى . والناتجة متى كانت ظاهرة جدا ، وكانت هناك أشياء حاضرة إما للحس أو للذهن تفهم المستثناة . والناتجة مثل أن يقول القائل : «أحدنا» ، وذلك فيما يقصد أن يخطئ فيه خصمه . فإن قوة هذا القول قوة قولنا : «المخطئ إما أنا وإما هذا» ، لكن المخطئ لست أنا . فإذا المخطئ هو هذا . . وأمثال هذه تستعمل عند التعريضات . وربما أشكل الأمر ، ما لم يكن الأمر في المستثنى ظاهرا جدا . فلذلك ينبغى أن يتوق هذا إلا حيث يكون المستثنى ظاهرا جدا . وإن اضطر الإنسان في بعض الأوقات إلى هذا ، فينبغى أن يصرح بالمستثنى أو بالناتجة حتى يعلم المستثنى أى شئ ينبغى أن يكون .
- وأما في الضرب الذى تستعمل الشرطية المنفصلة فيه على جهة السلب ، كقولنا : ليس يكون زيد بالعراق وهو بالشام ، فالحال فيه كالحال في الشرطية المتصلة . فإنه في أكثر ذلك يقتصر فيه على المقدمة الشرطية فقط ، وتضمم المستثناة . لأن المستثناة ربما أبطلت الضرورية التى هى في بادى الرأى ضرورية في النتيجة ، فلذلك يسكت عنها لئلا يشعر به السامع . وذلك أنه إن جعلت المستثناة مقابلة أيهما اتفق ، لم تلزم عنها النتيجة ضرورية ، ولا في بادى الرأى . وفي هذا خاصة ينبغى أن تضمم المستثناة . وذلك إذا كان المتكلم يلتمس أن ينتج عنها التالى أو المقدم فإنه إنما ينتج ذلك إذا استثنى مقابل الآخر . وإذا قصدت ذلك فليس ينبغى أن يقتصر على الشرطى ، بل يصرح معها في النتيجة وتضمم المستثناة وإلا / بطل

إقناعه من قبل أن للسامع أن يستثنى مما أوردته ما يبطل به نتيجتك ، أو لا يدري
أى شيء أردت أن تنتج ، إذ كان يجوز أن يتوهم عليك أنك إنما أضمرت استثناء
ينتج شيئا آخر غير الذى قصدت إنتاجه ، فيصير قولك أول شيء ، مشكلا ، فيسقط
إقناعه . وأما إن أراد مرئيد أن ينتج مقابل أحدهما ، فإنه إنما ينتج بأن يستثنى
أحدهما . فإذا صرح به لم يبق للمتكلم موضع عناد فى التأليف . ولذلك صار
الأفضل أن يضمم المستثنى ويصرح بالنتيجة فيصير القول مع ذلك أوجز ،
وتكون قوته قوة ما هو فى الحقيقة قياس ، إذ له أن يطالب بوجه الإلزام . فكل
ما أقنع وفيه بعد موضع للعناد أو للسئلة والمطالبة كان أخرى بالخطابة .

وكذلك الحال فى الشرطية المتصلة إذا عدل بعبارتها إلى أن تجعل على طريق
السلب ، كقولنا : لا يوجد النهار أو تطلع الشمس ، ولا يوجد الخلف أو يوجد
الجلد ، ولا يكون هذا المرقى إنسانا دون أن يكون حيوانا ، ولا يمشى زيد حتى
يتكلم عمرو . فهذه وأشباهاها ترجع إلى الشرطية المتصلة . والغلط يقع كثيرا
فيما ينبغى أن يستثنى من أمثال هذه ، وفيما ينبغى أن تكون هى النتائج فى الحقيقة .
والنتائج الكائنة فى بادية رأى عن هذه ربما كان الشيء ومقابله من مقدم أو ثال ،
فينبغى أن يجعل المتكلم النتيجة فى أمثال هذه ما يرى أنه لا يقربه ، ويحذر أن يصرح
بالمستثناء منها ، وخاصة إذا كان التصريح بالمستثناء يبين حوار التأليف ويسقط

٢٦٦

ضرورية إلزامه . وأمثال / هذه الشرطية ربما استعملت على جهة الخبر ، وربما
استعملت على جهة الأمر ، كقولنا : يا زيد ، لا تمس دون أن يتكلم عمرو .

والشرطية المنفصلة فينبغى على الأكثر أن لا يستوفى أقسام متعانداتها كلها ، بل
يقتصر منها على أظهرها فقط ، ويترك الأخرى منها ، ثم ينظر فى أى أقسامها

ينبه السامع على موضع المعاندة في النتيجة ، أو في تأليف القول ، فيحذر التصريح به .

وأما قياس الخلف : فإنه إنما استعمل أكثر ذلك في إبطال الأقاويل والمعارضات ، كقولنا : إن لم يكن كل إنسان حساسا ، فليس كل حيوان حساسا ، وذلك محال . فينبغي في قياس الخلف أن يصرح بالوضع ، وهو المشكوك فيه ، وبالمحال اللازم ، ويضمّر المقدمة الصادقة التي سبيلها أن تضاف إلى المشكوك فيها . وربما اضطر المتكلم إلى التصريح بالصادقة متى لم يكن اللزوم ظاهرا ، فينبغي أن يجعل ذلك التصريح في آخر القول ، كقولنا : إذا لم يكن كل إنسان حساسا ، فليس يكون كل حيوان حساسا ، إذ كان الإنسان حيوانا . وذلك محال^(١) .

ثم نبين كيف يقنع من جهة موادها .

١٥

ولما كانت المقدمات التي شأنها أن تعطى الأقاويل صحة لزوم نتائجها عنها هي أملك بالأقاويل من باقي مقدماتها ، وكان ينبغي أن تكون العناية بها أكثر ، وكانت المقدمات الباقية سبيلها أن تتنزل على ما يتفق أن تكون عليه من

(١) ابن سينا ، غيرون الحكمة ، ص ١٠ : « قياس الخلف : هو أن يأخذ نقض المطلوب ، ويضيف إليه مقدمة صادقة على صورة قياس منتج ، فينتج شيئا ظاهر الإحالة ، فنعلم أن سبب تلك الإحالة ليس تأليف القياس ، ولا المقدمة الصادقة ، بل سببها إحالة نقض المطلوب - فإذاً هو محال . فنقيضها حق .

فإن شئت أخذت نقض المحال ، وأضفت إليه الحققة ، فينتج المطلوب على الاستقامة .
ابن سينا ، البرهان ، حققه أبو العلا عفيفي ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٦ ، ص ٩٠ : « وأما قياس الخلف فإنه يقيد برهان الإن ، لأنه يبين صدق شيء بكذا نقضه لإيجابه المحال ، وهذه كلها بأمور خارجية . لكنت في قوته أن يعود إلى المستقيم فيكون منه مافى قوته أن يكون برهانا » .
ابن سينا ، النجاة ، ص ٥٥ : قياس الخلف هو الذي يبين فيه المطلوب من جهة تكذيب نقضه فيكون هو بالحقيقة مركبا من قياس افتراضي ومن قياس استثنائي ... » .

أن تكون محسوسة أو يقينية كاملة أو مقنعة، ويجب أن يكون الإقناع الذى يستفيدة
الضمير/ من جهة مواده هو أن تكون مقدماته التى تعطيه ضرورية الإلزام أولى . ١٢٦٧
فإذا كان كذلك ، كانت مقدمات الضمائر التى سبيلها أن يعطيها صحة لزوم نتائجها
عنها ينبغى أن تكون مشهورة فى رأى السابق المشترك للجميع .
وقد تقدمنا فيما ما معنى رأى السابق .

وهذه المقدمات تحتوى على ما هى فى الحقيقة مشهورة ، وعلى ما هى فى الظاهر
فقط مشهورة ، من غير أن تكون كذلك أيضا فى الحقيقة . وتحتوى المشهورات
على ما هى صادقة ، وعلى ما هى غير صادقة . ولكن إذا استعملتها الخطابة ،
فليس تستعملها لأجل أنها صادقة . ولو كان كذلك ، لكانت إذا صادفت
مقدمات صادقة غير مشهورة استعملتها ، وليست تفعل ذلك ، بل تطرح المقدمات ١٠
اليقينية إذا كانت غير مشهورة . وأيضا فإذا استعملت الخطابة المشهورات التى
هى بالحقيقة مشهورات ، فليس تستعملها لأجل أنها فى الحقيقة مشهورات
على مثال ما تستعمله صناعة الجدل ، لكن لأجل أنها فى بادية رأى مشهورة
للجميع ، واتفق فيها أن تكون مشهورات فى الحقيقة . وكذلك إذا استعملت ما هى
فى الظاهر فقط مشهورة ، فليست تستعملها من جهة ما هى كذلك على مثال ١٥
ما تستعمله السوفسطائية ، لكن من جهة ما هى فى بادية رأى الجميع مشهورات .
واتفق فيها أن تكون مشهورات . وقد يتفق أن تدخل تحت هذه مقدمات كثيرة
صادقة ويقينية ويدخل فيها ما هى صادقة بالكل وصادقة بالجزء ومظنونة / ومعلومة ٢٦٧ ب
وضرورية ومطلقة وممكنة . ويدخل فيها ما هو خاص بالتعاليم أو بالطبيعات
أو بصناعة أخرى من سائر الصنائع من نظرية وعملية . ولكن ليست تستعمل هذه ٢٠
الصناعة شيئا من أصناف المقدمات من جهة ما هو ذلك الصنف ، لكن من جهة

ما هي مشهورة في بادى الرأى المشترك، لكن اتفق فيها مع ذلك أن كانت موصوفة بهذه الصفات الأخر، والتي في بادى الرأى المشترك للجميع مشهورة^(١).

فمنها : مواضع ، ومنها أنواع .

فالمواضع^(٢) : هي المقدمات التي تستعمل قواها ، أى جزئياتها ، مقدمات عظمى ، في قياس قياس ، ولا تستعمل هي أنفسها .

والأنواع^(٣) : هي التي تستعمل هي أنفسها — كما هي — مقدمات عظمى في قياس قياس .

(١) أرسطو ، خطابة ، ١٥ ، ٢ ، ٤ ، ١ (١٣٥٧ — ٣٤١ — ١٣٥٧ ب ٥) :

τὸ μὲν γὰρ εἰκὸς ἐστὶν ὥς ἐπὶ τὸ πολὺ γινόμενον οὐκ ἑπὶ τῷ καθόλου ὁρίζονται τινες, ἀλλὰ τὸ περὶ τὸ ἐνδεχόμενον ἄλλως ἔχειν, οὕτως ἔχον πρὸς ἐκεῖνο πρὸς τὸ εἰκὸς, ὥς τὸ καθόλου πρὸς τὸ κατὰ μέρος. = ث ٥٠ — ٨١ : « وإما هذه فتكون بالأكثر . وليس ذلك مرسلًا كما حدّثنا . لكن التي توجد بنحو حال الممكنة فتكون . ونزلتها من تلك كنزلة الصادقة منها ، أى كنزلة الكلية من الجزئية . »

(٢) أرسطو ، خطابة ، ٢٢ ، ٢ ، ٤ ، ١ (١٣٥٨ — ٣١١ — ٣٢) :

τὰς καθ' ἑκάστον γένος ἰδίως προτιθεῖς, τύπους δὲ τοὺς κοινὸς ὁμοίως πάντων. = ث ١٦٠ — ٢ : « وقد أعني بالأنواع تلك التي تكون من الأجناس المفردة في القضايا الخواص ، وبالمواضع تلك العوام للكل بحال واحدة . »

قانون ابن سينا ، الحكمة العروضية ، ٢٨ ؛ الخطابة ، ٤٩ : « والأنواع : هي التي يختص قعها في أمر جزئ من موضوعات الخطابة . والمواضع : هي التي يشترك في الانتفاع بها جميع المواضع بالشركة »

ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٨ ، وما بعدها ؛ ولا سيما ص ٥٠ : « والأنواع : هي المقدمات الكلية التي تستعمل في صناعة صناعة . والمواضع : هي المقدمات الكلية التي تستعمل جزئياتها في صناعة صناعة » .

والمواضع : ليس يكون شيء منها خاصا بوجود دون موجود ، ولا بجنس دون جنس ، ولا بعلم دون علم ، بل يكون كل واحد منها عاما لعلوم كثيرة ، ولأجناس كثيرة ، وتحتوى على أصناف قضايا جزئية ، كل صنف منها قد يكون خاصا بجنس دون جنس ، أو بعلم دون علم .

وأما الأنواع : فإن كل واحد منها يخص قياسا قياسا ، وضميرا ضميرا ، وكل صنف منها يخص جنسا دون جنس ، أو علما دون علم .

والمقدمات الجزئية للمواضع على ضربين : أحدهما أن يكون مجموعها جزئيا لمحمول الموضوع ، وموضوعها جزئيا لموضوع الموضوع . والثاني : أن يكون مجموعها جزئى لمحمول الموضوع ، ويكون موضوعها بعينه موضوع الموضوع .

١٠ وأما المقدمة التى موضوعها جزئى موضوع الموضوع ، / ومجموعها هو بعينه محمول الموضوع فليس تعد فى قوى الموضوع ، ولا فى جزئياته ، بل هى نتيجة لازمة عن قياس تجعل مقدمته الكبرى الموضوع نفسه ، ومقدمته الصغرى مؤلفة من موضوع المقدمة الذى هو جزء موضوع الموضوع ومن موضوع الموضوع ، فيكون موضوع الموضوع هو الحد الأوسط .

والأنواع : منها مؤثرات ، أو محمودات فى بآدى الرأى^(١) ، وواجبات ، وعلامات فى بآدى الرأى للجمع ثانيا . وموضوعاتها معان كلية يوجد فيها شيء موجود لشيء أو غير موجود له ، بغير شرط أصلا . وتأخذ مهمة أيضا . والتى يوجد فيها

(١) ابن سينا ، النجاة ، ٦٣ ، — ٦٤ : « وأما الذاتات المحمودة فى بآدى الرأى الغير المتعقب فهى آراء إذا عرضت على الأذهان العامة الغير الفطنة أو الفطنة الغافلة مرضا بغنىة أذعن لها ، وإذا تعقبت لم تكن محمودة ، كقول القائل : يجب أن تنصر أخا لظالم أو مظلوما . وليس التى الواحد ذاتا فى البآدى بالقياس إلى كل سامع ، بل إلى نفس نفس » .

ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ص ٤٧٥ وما بعدها .

شيء كائناً أو غير كائن على الأكثر في المستقبل بين من أمرها أنها تنتج نتائج مظلونة متى أخذت مقدمات كبرى . وأما المحمودات التي يؤخذ فيها شيء موجودا لشيء أو غير موجود له على الإطلاق من غير شرط وتؤخذ مهملة وكلية منها ما أشخاص موضوعاتها محسوسة وطبيعية ، ومنها ما أشخاص موضوعاتها إرادية . فالتى أشخاص موضوعاتها محسوسة فلا يصححه الحس يصدق ومتى لم يشد القضية المشهورة شيء غير شهرتها فقط فهي مظلونة . والقياسات الكائنة عنها تنتج نتائج مظلونة . فإن اتفق أن كانت يقينية ولم يشعر بها ، فيقيناها بالعرض . ولهذا شرط ابن نيقوماخوس في البرهان أن يكون اليقين يقيناً ، لا بالعرض .

والدليل والعلامة : فيشتركان في أن كل واحد منهما بوجوده يلزم وجود شيء

- ٢٦٨ ب آخر . متى كان الأمر / الذي بوجوده يوجد محمول في موضوع أعم أو أخص من المحمول والموضوع جميعاً خص باسم العلامة . ومتى كان ذلك الأمر أعم من الموضوع ، وأخص من المحمول ، أو مساوياً له ، سمى دليلاً . والدليل يألف في الشكل الأول فقط^(١) .

١٢ — كتب في الهامش : العلامة والدليل .

(١) ابن سينا ، الحكمة العروضية ، ٢٨ — ٢٩ : « ومنها دلائل : وهي التي إذا وجدت ، فقد وجد محمول في موضوع ، ولا تكون أخص من الموضوع ، ولكن ربما كانت أخص من المحمول . ومنها علامات : وهي كالدلائل ، إلا أنها إما أعم من المحمول والموضوع جميعاً ، وإما أخص منهما جميعاً » .

ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٤٥ : « والدلائل التي تكون في الشكل الثالث والثاني تخص باسم العلامة . وما كان منها في الشكل الأول يخص باسم الدليل . والذي في الشكل الثاني هو أخص باسم العلامة من الثالث » .

استعمل أرسطو كلمة σημεία للإشارة إلى العلامات عامة ، ثم قسم العلامات إلى ضرورية ، وهذه خصها باسم τέμνητον ، ولم يجد للثاني اسم خاصاً .

والعلامة صنفان : أحدهما هو الذى يكون فيه الحد المشترك أعم من المحمول والموضوع جميعا . والثانى : أن يكون الحد المشترك أخص من المحمول والموضوع جميعا . فالذى يؤخذ حده المشترك أعم من الطرفين يألف فى الشكل الثانى ، ولا يمكن أن يرجع إلى الشكل الأول ، لأنه لو كان يرجع بالانعكاس ، لكان ما ينعكس منها يتساوى محموله وموضوعه ، ولم يكن أعم من كل واحد من الطرفين ، وإما كان ينعكس لو كان ياحدى حالين : إما أن تكون احدى المقدمتين أو كليهما موجبة كلية يساوى موضوعها محمولها ، وإما أن تكون سالبة كلية . فإذا كنا قد وضعنا الحد الأوسط أعم من الطرفين ، فليس ولا واحدة منهما : لاسالبة كلية ، ولا موجبة ، يساوى محمولها موضوعها .

وأما الصنف الثانى من العلامة : وهو الذى يكون حده المشترك أخص من الطرفين ، فإنه يألف فى الشكل الثالث لامحالة ، فالأهم والأخص يوهمان فى الظاهر بوجودهما وجود المحمول فى الموضوع من غير أن يكون ذلك من قيل أن تأليف الأعم ليس بقيامى أصلا فى الحقيقة ، لا على تلك النتيجة ، ولا على غيرها . وأما على تأليف الأخص فإنه وإن كان تأليفا قياسيا ، فليس بقياس على الشئ الذى

جعل / علامة له ، كما جعل . وإن كان قياسا مما ينتج شيئا آخر . لأنه إنما جعل ١٢٦٩ علامة لوجود شئ فى كل أمر ما . وليس فى شئ من ضروب الشكل الثالث ما ينتج نتيجة كلية أصلا . وأما الذى هو أعم من الموضوع وأخص من المحمول أو مساو له فهو دليل صحيح ، إذ كان تأليفه تأليفا قياسيا . وكان أيضا قياسا على الشئ الذى جعل دلالة .

والدليل الذي هو صحيح التأليف صنفان : أحدهما الشيء الذي بوجوده يوجد الأمر ، وبارتفاعه يرتفع ذلك الأمر ، أو الشيء الذي بوجوده يوجد الأمر محمولا في موضوع ، وبارتفاعه يرتفع ذلك الأمر من ذلك الموضوع ، وهو الدليل المساوي . والثاني : الشيء الذي بوجوده يوجد الأمر ، ولا يرتفع الأمر بارتفاعه ، أو الشيء الذي بوجوده يوجد محمول في موضوع ، ولا يرتفع بارتفاعه عن ذلك الأمر ، وهو الدليل الأخص . وكلاهما دليلان صحيحان .

وأصح الأدلة : هو الذي بوجوده يلزم أن يوجد الشيء حيث كان ، وفي أي موضوع كان ، وأي وقت كان . ثم الذي بوجوده يوجد الشيء في الأكثر : إما في أكثر ما يقال عليه الدليل ، أو في أكثر الأوقات .

- وبعد هذين ، فإن الدليل أيضا هو الذي بوجوده يلزم أن يوجد الشيء ، وبوجوده أيضا يلزم أن يوجد ضد ذلك الشيء ، حتى يكون ذلك الأمر الواحد دليلا على الشيء ، ودليلا أيضا على ضده . ولا يمتنع أن يكون من هذا الصنف ما دلالاته على أحد الضدين أشد من دلالاته على الضد الآخر ، أو دلالاته بالسواء عليهما . وهذه / كلها تألف في الشكل الأول تأليفا قياسيا . ٢٦٩ ب
- إلا أن الضعف الذي يوجد فيه هو من قبل مادته ، لا من جهة تأليفه . ١٥

٧ — كتب في الهامش : أصح الأدلة .

(١) ابن سينا ، النجاة ، ٥٩ : « الدليل في هذا الوضع قياس اضماري حده الأوسط شيء واحد ، وإذا وجد للأصغر، تبعه وجود شيء آخر للأصغر دائما كيف كان ذلك التابع ، ويكون على نظام الشكل الأول ، لو صرح بمقدّمته . ومثاله قولك : هذه المرأة ذات لبن (وكل ذات لبن قد ولدت) ، فهي إذاً قد ولدت ، وربما يسمى هذا القياس نفسه دليلا ، وربما يسمى به الجدل الأوسط » .

والدليل والعلامة يقال أولاً على ذلك الأمر الواحد الذى سبيله أن يؤخذ
حداً أوسط . وأما الأمر الذى بوجود الدليل يلزم أن يوجد هو إما على الإطلاق ،
وإما فى موضوع ما ، فذلك الشيء هو المدلول عليه ويكون هو الطرف الأعظم
فى أى شكل ألف ، وفى أى ضرب منه ألف . وكذلك العلامة . والشيء الذى
تكون العلامة علامته ، فإن العلامة هى الحد الأوسط . والشيء الذى له أو عليه
العلامة هو الطرف الأعظم فى أى ضرب من أى شكل كان .

والدليل يؤخذ أصنافاً من الأمور، من ذلك أنه قد يؤخذ الدليل أمراً متاخراً
عن المدلول عليه على جهة ما تدل الأمور ذوات الأسباب على أسبابها .
فإن اتى وجودها عن أسباب ، أو بأسباب قد تكون دلائل على تلك الأسباب .
والأسباب المشهورة ثلثة : الفاعل ، والمادة ، والغاية . والصورة هى أحد
الأسباب إلا أنها ليست مشهورة . فالكائن عن الفاعل دليل ، كالصناعة على
الصانع . وأحوال المفعولات دليّة على أحوال فاعليها . وكذلك المفعولات عن
المواد دليّة أيضاً على موادها . فإن الذى يرى من أحوال الثوب دليل على مادة
غزله ، أى غزل هو ، وأى مادة هى ، وعلى أحوال ناصبه . فيجتمع فى المفعولات
عن المواد أن تدل على فاعليها ، وعلى موادها جميعاً . وأيضاً فكثير من الأشياء
تدل على غاياتها / وعواقبها ، أى عاقبة تكون ، وعلى الأغراض منها ، أى
الأغراض نصبت لها . وتكون أصناف ذلك على حسب أصناف الأسباب ،
مثل دلالة المطر على أن غيا قد كان ، ودلالة الدخان والاحتراق المحسوسين على نار
موجودة ، وإن لم تكن نراها .

٢٢٧٠

وقد يكون الدليل أمراً متقدماً للدلول عليه على جهة ما تتقدم أسباب الأمور

للأمر . فإن أسباب الأمور قد تدل أيضا على الأمور ، مثل دلالة النار على احتراق كائن في الموضع الذي ترى فيه النار ، إذا لم ير الاحتراق .

وقد يكون أمرا مقارنا للدلول عليه ، لا متأخرا عنه ، ولا متقدما ، ولا سببا له ، ولا كائنا عنه ، مثل دلالة الغيم على مطر كائن . فإن السواد ليس بسبب للطر ، ولكنه عرض في غيم ممطر ، إما دائما ، وإما على الأمر الأكثر .

ثم من بعد ذلك تسمى المقدمة المؤلفة من الدليل والمدلول عليه دليلا أيضا ، كقولنا : حيث كان دخان ، فهناك نار ، أو قولنا : حيث كان نار ، فهناك احتراق . ثم يسمى بعد ذلك القياس الذي مقدمته الكبرى هذه المقدمة ، وصغراه قرينتها دليلا أيضا ، والنتيجة الكائنة عن هذا القياس مدلولها عليها .

- ١٠ وكذلك العلامة يسمى بها أولا ذلك الحد المشترك لذى هو أعم وأخص من الطرفين . والذي يجعل ذلك الحد الأوسط علامة له من الطرفين معلوما بالعلامة . ثم تسمى المقدمة الكائنة من ذلك الحد الأوسط ومن الشيء الذي يجعل معلوما بتلك العلامة علامة أيضا .

٢٧٠ والقياس الذي حده الأوسط / علامة ما علامة أيضا .

- ١٥ وظاهر أن هذه أدلة كلها في الرأي المشهور السابق . وما كان هكذا ، فممكن فيه أن لا يكون دليلا في الحقيقة ، ولا يشعر به أنه كذلك إذا أخذ من طريق شهرته فقط . فتفيدنا من المدلول عليه أيضا ظنا .
فمن هذه تكون الضمائر مقنعة .

- ٢٠ والتمثيل : هو إقناع الإنسان في شيء أنه موجود لأمر ما لأجل وجود ذلك الشيء في شبيه الأمر ، متى كان وجوده في الشبيه أعرف من وجوده في الأمر .
وبين - على الشريطة المتقدمة - أن الشبيه ينبغي أن يكون شبيها في بادى الرأي الشائع

المشترك للجميع^(١). وينبغي أن يصرح بالشبيه ، ويضمم الشيء الذي به تشابهها ولا يصرح به إلا أن يضطر إليه إما لشدة خفائه ، أو لشغب الخصم ودفعه الشبه بين الأمرين . والشبه يكون في اللفظ وشكل اللفظ فقط . ويكون شبيها في المعنى .
والشبه في المعنى إما أن يكون باشتراك الأمرين جميعا في معنى واحد يعمهما من عرض أو غير ذلك . وإما أن يكون الأمران نسبتهما إلى ما ينسبان إليه نسبة واحدة أو نسبتيان متشابهتان . وذلك إما أن تكون نسبتهما إلى شيء واحد

(١) أرسطو، التحليلات الأولى، ٢، ٢٤، ٦٨ ب ٣٨ - ٦٩ أ ٢٠ - الترجمة العربية القديمة ، طبعة بدوى، ص ٢٩٦-٢٩٧ : «أما المثال > فإنه يكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة > عن طريق حد شبيه > بالطرف الأصغر، فونبى أن يكون وجود الواسطة في >الطرف > الأصغر ، ووجود الأكبر في الشبيه بالطرف الأصغر، أين من الذى تريد تبينه ... فهو بين أنه ليس المثال بكجزء إلى كل ، ولا ككل إلى جزء . . . ولكن كجزء إلى جزء > ذلك حينما تكون الحائتان الجزئيتان متاهتين لحد واحد ، وإحداهما معروضة > .

ابن سينا ، الحكمة العروضة ٢٥ : وأما التمثيل فيكون إما لاشتراك في معنى عام ، وإما لتشابه في النسبة ، والاشتراك والتشابه ربما كانا في الحقيقة ، وربما كانا بحسب الراى الدائع ، وربما كانا بحسب ظاهر الراى الغير المتعقب ، وربما كان ما ليس منه بالحقيقة ، بل لاشتراك الامم فقط ، إلا أنه غير معالج عليه بحسب بادى الراى الغير المتعقب .

ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٤٤٩ - ٤٥٠ : « والمثال في هذه الصناعة نوعان : فأحدهما أن يتثل المتكلم بأمرو قد كانت ووجدت ... والنوع الثانى : أن يكون الخطيب يصنع المثال صيغة ، ويخترعه اختراعا » .

ابن سينا ، النجاة ، ٥٨ : « وأما التمثيل فهو الحكم على شيء معين بوجود ذلك الحكم فى شيء آخر معين ، أو أشياء أخر معينة هل أن ذلك الحكم كلى على المعنى المتشابه فيه ، فيكون المحكوم عليه هو المطلوب ، والمنقول منه الحكم هو المثال ، والمعنى المتشابه فيه هو الجامع ، والحكم هو المحكوم به على المطلوب المنقول من المثال .

مثاله : إن العالم محدث ، لأنه جهم مؤلف ، تشابه البناء والبناء محدث ، فالعالم محدث .
فهنا : عالم ، وبناء ، وجسمية ، ومحدث » .

نسبة واحدة، أو نسبة أحدهما إلى شيء ما آخر كنسبة الآخر إلى شيء ما آخر. وكل واحد منهما إما شبه قريب أو بعيد، مثل زيد، وعمرو، فإنهما يتشابهان بالإنسانية والحيوانية والجسمانية. فأى واحد من الأمرين وجد له شيء ما لزم أن يوجد ذلك بعينه للأمر الآخر. وأقواها أن يوجد لأحدهما ذلك الشيء من / جهة المعنى الذى به شبه الآخر. واعتبار ذلك أن يكون الشيء موجودا لذلك المعنى، إما بالكل، وإما بالأكثر. فإن ذلك إذا كان هكذا، كاد أن يكون التمثيل ضميرا، أو قياسا، وخرج عن حد التمثيل.

ثم بعد ذلك إذا كان الأمر الثانى شبيها بالأمر الأول فى أى شيء اتفق من المعانى مما يمكن أن يتشابه به اثنان، وإن لم يكن ذلك الشيء موجودا فى الأمر الأول من جهة ذلك المعنى. فما كان هكذا، فإنه إن لم يكن هذه الحال خفية جدا فى التمثيل، كثر فيه مواضع العناد. وبعد ذلك اشتباه الأمرين فى اللفظ، فينبغى أن يتخير المتكلم من هذه خاصة ما يختفى أمره على السامعين.

وهذه كلها مقنعة، وتستعمل فى الخطابة.

وأما تأليف التمثيل فإنه يجعل أولا حمليا، إذ كانت قوته قوة قياس حملي، كما تبين فى كتاب القياس.

١٥

(١) ابن سينا، هيسون الحكمة، ١٥: التمثيل: هو الحكم على غائب بما هو موجود فى مثال الشاهد. وربما اختلف. وأدق ما يكون المتماثل به أو المشترك فيه حلة للحكم فى الشاهد — وليس بوثيق. فربما كان حلة الحكم فى الشاهد لأجل ما هو شاهد، وربما كان المشترك معنى كليا ينقسم إلى جزئين، فتكون العلة أحد الجزئين، ولم يدخل التفصيل فى القسمة المؤدية إلى العلة. فإن لم يكن هذان المانعان وصح أن الحكم لعلة انقلب التمثيل برهانا.

فأرن: ابن سينا، الحكمة العروضية، ٣١: «وعناد التمثيل فهو بإيراد شيء ليس فيه ذلك الحكم، أو بيان أن المعنى المتشابه ليس بعلة الحكم، بل هناك حلة أخرى أوجبت التشابه»، الخطابة، ١٩٣: «وأما الأمثلة فتناقضها بالأمثلة واجبة. فإن لم تنقض بمثال، فالوجه أن يقال فيها: إنها ليست باضطرابية، وإن كانت أكثرية...»

وقد يؤلفه المستعمل له على طريق الشرطية المتصلة، إلا أن أكثر ما يستعمل
على تأليف الشرطى المتصل عند المعارضة والإبطال والتوبيخ . فأما عند الإثبات
فيجعل في أكثر الأمر تأليفه حمليا .

ومقدمات التمثيل إذا كان حمليا ، فإن الشيء الذى به تشابها ، إذا كان
ظاهرا ، فيلغى أن يصرح بالمثال ويردف بالنتيجة ، ويغنىر الشبه . وإذا كان
الشبه غير ظهري ، فيلغى أن يصرح به .

والتصریح بالشبه يحصل عنه ثلاث مقدمات : احداها موضوعها موضوع
الثانية بعينه ، وهو الأمر الأول ، ومحمولها محمول النتيجة . والثانية محمولها الشيء
الذى به تشابه الأمران / . والثالثة محمولها ذلك الشيء بعينه ، وموضوعها
الأمر الثانى . ١٠

٧ — احداها : احديها ب .

١٠ — الثانى : + كل كتاب الخطابة والمجدقة حق حمده ب .

دليل الأعلام

٣٣	ابقراط
٥٥ ، ٣٩ ، ٢٢	أرسطوطاليس
٣٣ ، ٢٢	أفلاطون
٣٢	ثاسلس
٣٦ ، ٣٤ ، ٣٢	جالينوس
انظر أرسطوطاليس	ابن نيقوماخوس
٣٣	منديريس ؟

أسماء المدن

٣٣	رومية
----	-------

أسماء الكتب

٦١	كتاب القياس	أرسطو
٣٢	حيلة البرء	جالينوس
٣٣	آراء ابقراط وأفلاطن	جالينوس
٣٦ - ٣٧	أخلاق النفس	جالينوس

دليل الكتاب

٧	الأجناس العشرة
٩	الاجتزاء بالشيء .
٣١ ، ١٠ ، ٩ ، ٧	الإقناع
٢٩ ، ٢٨	المقصود إقناعه
٨	الإيجاب
٣٨	التحدى
٩	التصديق
٣٥	تعظيم الأمر وتصغيره
٩	التعلم
٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٢٧	التثليل
٦١	تأليف التثليل
٦٢	مقدمات التثليل
٤٠	إبطال التثليلات
٦٢	التصريح بالشبه
٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨	الحاكم
٧	الخطابة
٢٥	الخطابة — ليس لها موضوع
٢٦	الخطابة والفسطة
٢٦	الخطابة والجلد
٤٠	الأشياء الخارجة
٥١	قياس الخلف
٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧	الدليل
٥٨ ، ٥٥	الدليل والعلامة
٥٧	أصح الأدلة
٩	الرأى
٢٦	تعقب الرأى

٢٦	الرأى السابق المشترك
١٤	خفاؤه من جهة الأمر نفسه
٣٧	رغبة الفائل ورهبته (التعذيب)
٣٨	سحنة وجه الإنسان
٢٨	السامعون
٨	السلب
٣٤	استدراج السامعين
٣٦	السنن المكتوبة
١٧	سؤال آخر
١٧	الإجابة
١٦	سؤال قديم
٦٢٦٥٠	الشرطية المتصلة
٤٩	الشرطية المنفصلة
١٤	الشريعة
٣٦	الشهادات
٢٣	الصنائع الظنوية
٢٣	الصنائع العملية
١٠	الضرورة
١٢	الضرورة الخالص
١٢	الضرورة المشوب بالإمكان
٤٤٦٢٦	الضمير
٣٩	الضمائر والتمثيلات
٤١	الضمائر أقدم من التمثيلات
٤٧	تأليف الضمائر الشرطية
٤٦	الضروب القياسية الكلية التى فى الشكل الثالث
١٠٦٩٦٨	الظن
١٦	خواص الظن
٢١	وثاقة الظن

١٥	الاستقصاء في وثائق الظنون
١٥	أوثق الظن
٢١	التساوى في الوثاقة
٢٠	الظن القوي
٢٠	الظن ضربان
١٣	خفاء معاند الظن
١٢	الظن يقوى ويضعف
٥٩٠٥٦	العلامة
٣٦	عقوبة الزاني نزع كبده
١٤	عوز الآلات
٣٣	فغيلة القائل
٣٦	زيارة القبور
١٥	القدماء يصححون أراءهم في الأشياء النظرية
١٣٤١٣٤٩٤٨٤٧	القناعة
٤٣	القياس
٢٢	المتفلسفون في قديم الدهر
٤٨	المستثناة
١٩	القول المشكل
٨	المطلوب
٥٣	المقدمات
١١٤١٠	الممكن
٢٩٤٢٨	المناظر
٥٤٤٥٣	المواضع
٣٢	تقيصة خصمه
٥٣٤٥٤٤٥٣	الأنواع
١٠٤٩	اليقين
١٦	خواص اليقين
١٦	زوال اليقين
١٦	الاعتقاد يزول بأسباب
٣٨	يمين القائل

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٥ لسنة ١٩٧٦

